



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة الأسرة والطفولة

الاستراتيجية العربية للوقاية من مخاطر الجنوح
وظواهر الانحراف لدى النشء

مقدمة

لاشك أن الاهتمام بالنشء " ذكوراً وإناثاً" على حد السواء، يمثل اهتماماً بالمستقبل. فصغار اليوم هم كبار الغد، وهم بناء المستقبل لا مرأى في ذلك، ومن هنا فإن الاهتمام بهم يعكس وعياً عميقاً بتحديات الحاضر، واستشرافاً لآفاق المستقبل. وعبر هذا الوعي تأتي "الاستراتيجية العربية للوقاية من مخاطر الجنوح وظواهر الانحراف لدى النشء" التي جاءت كثمرة للتعاون بين لجنة شؤون المرأة بدولة الكويت وإدارة الأسرة والطفولة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية. والتي تبلورت فكرتها في اللقاء الأول الذي عقد بدولة الكويت لدراسة موضوع الضوابط الاجتماعية للوقاية من الانحراف، ثم نضجت محاورها ومضامينها في اجتماعين متتاليين في الكويت والقاهرة، حضرهما خبراء من دول عربية متعددة. وإذ نقدم اليوم هذه الاستراتيجية تجدر الإشارة إلى عدد من الاعتبارات :

أولاً: تدعو هذه الاستراتيجية إلى بذل مزيد من الجهد لدراسات أكثر عمقاً حول قضايا النشء ومشكلاته في البلدان العربية، وإلى مزيد من المتابعة والدرس لهذا الموضوع المهم، ولذلك فإن إطلاق الاستراتيجية يمثل نقطة بداية يجب أن تبنى عليها جهود وفعاليات مستمرة.

ثانياً: الشكر الأوفر لصاحبة السمو الشيخة لطيفة الفهد الصباح، رئيس لجنة المرأة بدولة الكويت، ورئيس فريق العمل العربي المكلف بوضع الاستراتيجية، على رعايتها وتشجيعها ودعمها، فلولا الرعاية والدعم والتشجيع الذي لقيه فريق العمل من سموها لما كان لهذه الاستراتيجية أن ترى النور.

ثالثاً: والشكر موصول إلى اعضاء فريق العمل العربي من خبراء الدول الآتية : المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية العربية السورية ، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية فدون صبرهم، ومثابرتهم، ومبادرتهم، وإبداعهم، لما كان بالإمكان وضع هذه الاستراتيجية. فما هذه الاستراتيجية إلا خلاصة فكرهم الخلاق وجهدهم المتواصل.

رابعا : واخيرا، الشكر والتقدير للاستاذ الدكتور/ احمد زايد رئيس فريق الخبراء على جهوده المتميزة في تنسيق ووضع الاستراتيجية والخطة التنفيذية المنبثقة عنها في صياغتها النهائية.

قائمة بأسماء أعضاء فريق العمل من خبراء الدول العربية

الاسم	البلد
الأستاذ/ وليد المحيسن الأستاذ / محمد الخرابشة الأستاذ / محمد شبانة الأستاذ/ صقر المعاينة الأستاذة / سمر صباحا	المملكة الأردنية الهاشمية
الأستاذة/ رباب غلوم الاميري الأستاذة / موزة سعيد هلال	دولة الإمارات العربية المتحدة
الأستاذة / ايناس قرفال	الجمهورية التونسية
الدكتور / مطاع بركات	الجمهورية العربية السورية
الأستاذ/ عبد اللطيف السنان الدكتور / محمد طبطبائي الدكتور/ احمد البستان	دولة الكويت
الدكتور/ ايلي مخايل الأستاذة/ جانين القاصوف	الجمهورية اللبنانية
المستشار / خليل مصطفى الدكتورة/ نجوى حسين خليل الدكتورة/ مها ابو النصر الكردي الدكتور/ إمام حسين عطا الله	جمهورية مصر العربية

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	تمهيد
11-5	1-1 : مقدمة
7	2-1: مفاهيم أساسية
7	1-2-1: مفهوم الجنوح
9	2-2-1: مفهوم الانحراف
10	3-2-1: مفهوم النشء والشباب
11	3-1: التحديات التي تواجه النشء في الوطن العربي
16-15	2- الرؤية والرسالة:
15	1-2: منطلقات الرؤية
16	2-2: الرؤية
16	3-2: الرسالة
17-16	3- الأهداف الاستراتيجية العامة
20-17	4- المبادئ العامة
17	1-4 : الالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بالنشء :
17	2-4 : الأسرة مؤسسة تكوين الالتزام :
18	3-4: الحوكمة الرشيدة
19	4-4: الشفافية والمساءلة
19	5-4: العمومية والمرونة
19	6-4: الشراكة والمسؤولية الاجتماعية
20	7-4: التنسيق والتكامل
57-21	5- السياسات والبرامج:
21	1-5: في المجال التشريعي
24	2-5: في مجال الأسرة
28	3-5: في مجال التعليم

الصفحة	الموضوع
35	4-5: فى مجال مؤسسات المجتمع المدنى
39	5-5: فى مجال الصحى
42	5-6 : فى مجال الاجتماعى
48	5-7: فى مجال الدينى
51	5-8: فى مجال الإعلامى
58	6- المتابعة والتفويم

1- تمهيد

1-1: مقدمة

يعد تحقيق الأمن الاجتماعي أحد أهم ركائز التنمية البشرية، ولا يمكن تحقيق التنمية دون تحصين وحماية المجتمعات من مخاطر الانحراف والجريمة المهددة لأمنها الاجتماعي، لذا فقد عمدت الدول إلى تطوير برامج وسياسات وإجراءات وتشريعات تكفل الأمن الاجتماعي لمجتمعاتها، بهدف الحد من آثار المشكلات الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية، المترتبة على ظاهرة الجنوح والجريمة.

ولقد مرت الدول العربية بعمليات تحديث، اختلفت من مجتمع إلى آخر، وأدت هذه العمليات إلى إحداث تغيرات سريعة، خاصة أن جل عمليات التحديث كانت مادية أكثر منها ثقافية. ولقد أنتجت هذه العمليات صوراً متعددة من الخلل البنائي والثقافي، مثل التناقض بين الجوانب المادية، والجوانب الروحية، والثقافية، وتعدد الرؤى والتوجهات الأيديولوجية، والتفكك السريع للروابط التقليدية، وعدم قدرة الصيغ الحديثة على سد الفراغات التي ترتبت على هذه التغيرات السريعة.

كما شهدت المجتمعات العربية تغيرات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية سريعة نتجت عما أحدثته ثورة المعلومات والتطور في الاتصالات والتقنيات، مما أدى إلى زيادة الترابط الفضائي، والاعتمادية المتبادلة والمتزايدة بينه وبين المجتمعات الانسانية الأخرى، وأدى كل هذا إلى ظهور وتطور أنماط جديدة من السلوكيات، وتغير في القيم وأسلوب الحياة، ليس في السلوكيات المقبولة اجتماعياً فحسب، وإنما في السلوكيات المنحرفة، مما عولم الجريمة، خاصة الجريمة الالكترونية والإرهاب، وظهرت أنماط من السلوكيات الشاذة لدى بعض النشء.

ولا يمكن للتنمية الاجتماعية أن تتحقق إلا في مناخ استقرار اجتماعي وسياسي، فهذا الاستقرار هو أساس التنمية، وقاعدتها الرئيسية. فقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1990، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أن الهدف الحقيقي للتنمية يجب أن يكون خلق بيئة آمنة للناس، للاستمتاع بالحياة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والنفسية والاقتصادية، ومنها حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي. ولقد عرض برنامج الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994م سبعة أبعاد للأمن

الإنسانى، تتناول الجوانب: الاقتصادية، والغذائية، والصحية، والبيئية، والشخصية، والسياسية والاجتماعية.

مفهوم الأمن الإنسانى:

الأمن الإنسانى هو العامل الجوهرى الذى يحفظ الوجود الإنسانى، ويمنحه مكانة فى الحياة بكرامة، ويقصد به توفر حالة من الشعور بالأمان لدى السكان فى كل مجال من المجالات الإنسانىة. بما فى ذلك: السلام المدنى، والبيئة الآمنة المضمونة، والسلام الشخصى، والثقة فى المستقبل، وحرية الاختيار والتصرف، وهو الأمن القائم على الحرية والديمقراطية والمشاركة، واحترام حقوق الإنسان كما أقرتها المواثيق الدولية، ويستمد الأمن قوته وثباته من الاستناد إلى قبول مجتمعى عريض وعبر مؤسسات وآليات مستقرة قادرة على احترام حقوق المواطنين.

ومن أخطر الظواهر التى تواجه مشكلات تحقيق الأمن الإنسانى، ارتفاع معدلات الجنوح والانحراف. وتعتبر ظاهرة الجنوح من الظواهر الاجتماعية التى تواجه المجتمعات المعاصرة، وتكاد تكون من أعقد وأهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، لأنها تمس كيان المجتمع وتخلف آثاراً سيئة على الطفل وعلى أسرته. وقد تصدى عديد من حكومات العالم للحد من ظاهرة الجنوح والآثار الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، المترتبة على انتشار الظاهرة، فقامت بسن التشريعات، وإنشاء مؤسسات اجتماعية لرعاية وتربية الأطفال، سواء لحمايتهم من الوقوع فى الانحراف، أو لرعايتهم وتربيتهم وتأهيلهم بعد انحرافهم، ولحماية المجتمع من مخاطر الجريمة والانحراف من خلال تدابير إصلاحية اجتماعية.

فى هذه الظروف تصبح الحاجة ماسة إلى استراتيجية عربية تستهدف الوقاية والحد من جنوح النشء والآثار المترتبة عليه. حقيقة أن هناك جهوداً بذلت، وتجسدت فى جملة الوثائق الدولية والإقليمية فى هذا الشأن، ومنها على سبيل المثال: "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث" (قواعد بكين)، التى أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (ميلانو 1985) واعتمدها الجمعية العامة بقرارها 22/40 المؤرخ فى 29 تشرين الثانى / نوفمبر 1985، و"مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)" و"قواعد الأمم المتحدة بشأن

حماية الأحداث المجردين من حريتهم "، التي أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (هافانا 1990)، كما اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 113/45 المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1990 وهدفت إلى إرساء معايير دنيا مقبولة من الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم، بأى شكل من الأشكال، وفقاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، توكياً لمجابهة الآثار الضارة لكل أنواع الاحتجاز، ولتعزيز الاندماج في المجتمع. ولكن هذه الجهود بحاجة إلى تنسيق واستكمال، لكي تحقق استمرارياتها، واستدامتها. إن بروز مظاهر الانحراف التي ما فتئت تهدد كثيراً من جوانب الحياة المجتمعية في عالمنا العربي يحتاج ولاشك إلى إقرار سياسات اجتماعية، واستراتيجيات تهدف إلى القضاء على مختلف العوامل المشكلة لأسباب الانحراف، لمواجهة الإفرازات الناجمة عنه لحماية المجتمع من تلك الآفات الاجتماعية، من خلال وضع آليات تنفيذية ومؤسسية تعمل في إطار توجهات متناسقة لتحقيق الاستراتيجية الشاملة لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية للأسرة فيما يمكن أن يتعرض له أحد أفرادها من عنف للوصول بها إلى بر الأمان، في ظل المحافظة على العلاقات المختلفة للأسرة، سواء العلاقات بين أفرادها بعضهم البعض، مثل علاقة الزوج بالزوجة، وعلاقة الآباء بالأبناء، وعلاقة الأبناء بعضهم البعض، أو علاقات الأسرة الخارجية بالأصدقاء والأقارب والحيران، وعلاقات العمل والنادى، وتأكيد ما يسود هذه العلاقات من تواد ورحمة وتعاون واحترام متبادل وتقدير.

2-1 مفاهيم أساسية

1-2-1: مفهوم الجنوح

هناك اختلاف بين الباحثين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين حول مفهوم وماهية الجنوح، فيرى الاجتماعيون أن الجنوح فعل يضر بمصلحة الجماعة والمجتمع، ويهدد كيانه، وهو سلوك انحرافي يعنى عدم التزام من يقوم به بالقيم والمعايير التي حددها المجتمع. ويرى "ميرتورن" أن السلوك الجانح يشير إلى سلوك يخرج الناس من المعايير التي وضعت للأشخاص في مراكزهم، ولا يمكن وصفه بصورة مجردة، وإنما ينبغي ربطه بالمعايير التي حددها المجتمع وأقرها بوصفها ملائمة ومفروضة أخلاقياً. وتعرف الباحثة الأمريكية صوفيا روبسون الجنوح بأنه: "كل سلوك يعارض مصلحة الجماعة في زمن ومكان معينين، بصرف

النظر عن كشف هوية الفاعل، وبصرف النظر عن تقديم الفاعل إلى المحكمة". ويرى علماء النفس أن الجنوح سلوك مرضى شاذ ناتج عن اضطراب نفسى. وأن السلوك الجانح ما هو إلا صراع بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة، وبين وسائل الضبط الاجتماعى من جهة أخرى. ويعتبر البعض الجنوح اضطراباً فى النمو النفسى الناتج عن اضطراب ونقص فى نمو الإنسان وفى شخصيته. ويختلف تعريف رجال القانون لمفهوم الجنوح عن تعريف علماء الاجتماع والنفس، فرجال القانون يعرفون الجنوح على أنه فعل وسلوك وموقف يجرمه القانون ويعاقب مرتكبه باسم القانون. ويرى "بول تابان" أن الجنوح فعل أو نوع من السلوك، أو موقف يمثل حالة اختراق لقوانين معينة ومحددة فى المجتمع، مما استدعى عرضه على المحكمة، وصدور حكم قضائى بحق الشخص أو الجماعة مرتكبة هذا الفعل أو السلوك.

ومن ثم يُعرف الجنوح بأنه مجموعة من الأفعال المركبة التى تميز سلوك غير البالغين، الذين يقومون بخرق معايير قانونية معينة أو معايير اجتماعية بصفة متكررة، تستلزم اتخاذ إجراءات قانونية تجاه مرتكب هذه الأفعال، سواء كان فرداً أم جماعة.

وتختلف معدلات الجنوح من مجتمع إلى آخر وفقاً للعوامل الفاعلة فيه (المسببة له)، والتى تتراوح بين عوامل شخصية ترتبط بالمقومات الفسيولوجية والنفسية للطفل، وعوامل اجتماعية داخلية ترتبط بظروف الأسرة، ودرجة استقرار العلاقات داخلها، ودرجة شيوع المظاهر المسببة للتفكك الأسرى، كالطلاق، وتعدد الزوجات، والعنف، وتدنى مستوى الدخل، وعدم احترام الأسرة المعايير الأخلاقية والعادات والتقاليد السائدة، وعوامل أخرى اجتماعية خارجية، ترتبط بظروف الحى الذى يقطن فيه الحدث وجماعات الرفاق، وطبيعة الاستغلال، والعنف الذى يتعرض له الأطفال عبر وسائل الاتصال الجماهيرى.

ونعرف الجنوح فى هذه الاستراتيجية بأنه "خروج من جانب صغار السن - أو ما يطلق عليهم الأحداث أو النشء - على الأعراف والتقاليد المستقرة فى مجتمع من المجتمعات، خروجاً يعاقب عليه القانون". فالسن فى هذا التعريف هى المحك الأساسى عند تعريف الجنوح، ونحن هنا نميز بين الجنوح والانحراف، الذى يعتبر أشمل وأعم، كما سنرى فيما بعد.

1-2-2: مفهوم الانحراف

الانحراف في اللغة: هو الميل والعدول، يقال: انحرَفَ عنه، وتحرَّفَ، واحرورَفَ، أى مال وعدل، وحرَفَ الشيء عن وجهه أى صرفه، وإذا مال الإنسان عن شيء يقال انحرَفَ، وانحرَفَ بمعنى مال. ويختلف التعريف الاصطلاحي للانحراف باختلاف المنظور الذى ينطلق منه الباحثون، حيث يختلف تعريف الانحراف من المنظور القانوني، عن المنظور الاجتماعي، عن المنظور النفسى ... إلخ، وذلك على النحو التالى:

يعرف الانحراف من وجهة نظر القانون على أساس أن القانون يحاسب على الأفعال، ويسقط النوايا من حساباته، ولذا فمن الطبيعي أن يكون الفرد منحرفاً في نظر القانون عندما يقوم بفعل ما، من شأنه إلحاق الضرر بفرد أو جماعة من الأفراد في المجتمع. أما الانحراف من المنظور الاجتماعي فهو: موقف اجتماعي، يخضع فيه الفاعل لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية، مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق، أو يحتمل أن يؤدي إليه. وتوجد عدة تعريفات للانحراف عند علماء النفس، منها: هو عرض من أعراض عدم التكيف نتيجة قيام عقبات مادية أو نفسية تحول بين الحدث وبين إشباع حاجاته على الوجه الصحيح. أما من وجهة النظر العامة فيعرف السلوك المنحرف في مفهومه العام بأنه: "كل فعل، أو نشاط، أو تصرف، فيه خروج عن قيم ونظم وتقاليد المجتمع الأصيلة، أو عن القيم الدينية والخلقية، أو عن القواعد الدينية، أو ...

يشير مفهوم "الثقافة الفرعية" إلى ما يسود حياة بعض الجماعات الفرعية داخل المجتمع من قيم، ومعتقدات، واتجاهات، وأسلوب معيشة. وقد تم تطوير مفهوم الثقافة الفرعية الجانحة من خلال بحوث علم اجتماع الانحراف، حيث كان يشير إلى ثقافة الجانحين، أو المجرمين، أو مدمني المخدرات. معايير السلوك السوي". وبصفة عامة يمكن تعريف "انحراف السلوك" باعتباره أفعال فرد/ أفراد لا تتوافق مع معايير المجتمع. وعلى أية حال فمفهوم انحراف السلوك هو مفهوم مركب يرتبط بمعايير السواء، وهذه المعايير تختلف درجاتها من مجتمع إلى آخر، ومن ثم فتعريف فعل معين بوصفه انحرافياً مسألة نسبية تتحدد بالنظر إلى

المقاييس التي على أساسها عرف الناس هذا السلوك. فالمنحرفون انحرافاً من منظور معين، قد يمثل جوهر السلوك المتفق عليه من منظور آخر. ويميل كثير من علماء الاجتماع إلى تأكيد فكرة معينة مهمة، مفادها أنه إذا كان السلوك من وجهه نظر أعضاء المجتمع يعتبر

انحرافاً، فإنه فى الحقيقة يمتثل لتوقعات جماعة فرعية معينة.

ونأخذ فى هذه الاستراتيجية بمفهوم اجتماعى عام للانحراف على أنه: **يشير إلى كل الأفعال التى لا تتفق مع معايير المجتمع وأعرافه، سواء عاقب عليها القانون أم لم يعاقب، ويصرف النظر عن سن الشخص الذى يقوم بها.**

1-2-3: مفهوم النشء

ثمة مشكلة نظرية فى تعريف النشء. فالمتعارف عليه هو مفهوم الطفل، أو مفهوم المراهقين، أو مفهوم الشباب. وبالتالي فإن مفهوم النشء يعتبر أكثر هذه المفاهيم غموضاً، ذلك أنه يضم شرائح من الأطفال، أو الأحداث، أو المراهقين، أو حتى الشباب. ومع وعينا بهذه المشكلة النظرية فإننا فضلنا استخدام مفهوم النشء ليشير إلى مرحلة عمرية

مفاهيم أساسية للاستراتيجية

الجنوح: خروج من جانب صغار السن - أو ما يطلق عليهم الأطفال أو النشء- على الأعراف والتقاليد المستقرة فى مجتمع من المجتمعات خروجاً يعاقب عليه القانون.

الانحراف: كل الأفعال التى لا تتفق مع معايير المجتمع وأعرافه، سواء عاقب عليها القانون أم لم يعاقب، وبصرف النظر عن سن الشخص الذى يقوم بها.

النشء: من يخضعون للتنشئة والتوجيه من الأطفال والمراهقين والشباب.

أكثر اتساعاً، تغطى مرحلة الطفولة والمراهقة، مروراً بمرحلة النضج النفسى والاجتماعى والبيولوجى. فهذه الفترة الزمنية من عمر الفرد هى فترة حاسمة فى حياته، يكتسب خلالها العديد من المعارف والاتجاهات والمهارات والممارسات المهمة والمؤثرة على مستقبله. ومن وجهة نظر سكانية، فإن هذه المرحلة العمرية يدخل الفرد فيها مرحلة البلوغ، وبالتالي فإن العمل فى تطوير معارف واتجاهات وممارسات هذه الفئة العمرية الإيجابية والديموغرافية يعتبر استثماراً مهماً ومفيداً

للأسرة والمجتمع، كما أن تحسين الخصائص التربوية والتعليمية والمهنية والاجتماعية لهذه الفئة السكانية يؤثر إيجابياً على الخصائص التربوية والتعليمية بشكل عام، وبالذات فى المجتمعات النامية التى تتميز بارتفاع نسبة هذه الفئة بالنسبة لإجمالى عدد السكان، بسبب معدل الخصوبة البشرية العالية.

ويعتبر النشء، وفقاً لهذا المفهوم، الشريحة الأكثر تأثراً في مختلف مجالات الحياة، إذ تلقى هذه الشريحة اهتماماً بالغاً من قبل الباحثين والعلماء والمسؤولين في كل المجتمعات، خاصة مجتمعات الدول النامية. ولعل هذا الاهتمام يرجع إلى ما يمثله النشء من قوة للمجتمع، إذ تشغل هذه الشريحة السكانية وضعا متميزاً في الحجم السكاني، وفي بنية المجتمع، وهم أكثر الفئات حيوية وعطاء، وهي عماد المجتمع في إنجاز أهدافه، ومصدر أساسي من مصادر التغيير الاجتماعي. كما أن للنشء، من وجهة نظر سكانية، أهمية خاصة في تحديد معالم الوضع السكاني في الوقت الحاضر بخصائصه الديموغرافية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وفي تشكيل اتجاهاته المستقبلية.

ولا تأخذ هذه الاستراتيجية بتعريف عمرى للنشء، ولكنها تأخذ بمفهوم أعم يرتبط بعملية الخضوع للتنشئة والتربية. وبهذا المعنى فإن مفهوم النشء في هذه الاستراتيجية يشير إلى أولئك الذين يخضعون للتنشئة والتوجيه من الأطفال والمراهقين.

1-3: التحديات التي تواجه النشء في الوطن العربي

العولمة Globalization

يشير مصطلح العولمة إلى إضفاء الطابع الكوني والرسمي في نفس الوقت على مختلف أشكال الفكر والاتصال، كنتيجة مترتبة على توحيد طرق الإنتاج، والعرض، والتسويق، والتوزيع، ومن ثم تعاضم الاعتماد المتبادل بين أقاليم ومجتمعات ودول العالم.

1-3-1: الآثار السلبية للعولمة : حيث

تطور قطاع الاتصالات تطوراً كبيراً في معظم أرجاء الوطن العربي، وأصبح الاستثمار في مجال الاتصالات والقنوات الفضائية بديلاً استثمارياً مربحاً. ولقد أصبحت هذه القنوات مصدراً لقيم متباينة تتراوح بين نشر التعصب والتشدد الديني ونشر قيم العنف والجنس وسطوة رأس المال، وما بين هذا وذاك يتوه النشء، ولا يجد له من سبيل واضح أو طريق رشيد.

1-3-2: ازدياد المشاكل الأسرية: لقد كانت الأسرة العربية الركيزة الأساسية التي

تنهض عليها الحياة الاجتماعية، كما أن الأسرة تُعد على مر العصور أساس الاستقرار الاجتماعي في المجتمع. وتتعرض الأسرة العربية لرياح التفكك إثر ارتفاع معدلات الطلاق. ولاشك أن ارتفاع معدلات الطلاق يؤدي إلى تزايد حدة التفكك الأسري، وهو من أول العوامل

المسببة لظهور الانحراف الاجتماعى، فالطلاق يقوض المناخ اللائق بالنشء، والمكرس للمعايير والقيم اللازمة لازدهاره ورفاهيته، بغية مواصلة حياة متوازنة ومستقرة. ولا يعد الطلاق المشكلة الوحيدة التى تواجه الأسرة العربية، بل ثمة مشاكل وتحديات عديدة يتم إيجازها فيما يلى:

- اتساع الفجوة المعرفية والتقنية بين الأجيال، وتزايد صعوبة الحوار البناء بين الآباء والأبناء. إن معظم الأهالى يتواصلون أساساً مع أبنائهم من خلال الأوامر والنواهي، وهذا يقود إلى جفاف فى العلاقات، وانغلاق النشء عن التعبير عن مشكلاتهم ومشاعرهم أمام هؤلاء الآباء.
- تزايد الأزمات الأسرية بفعل عوامل عدم الاستقرار الاجتماعى، مما يقود إلى تزايد نسب الأسر المفككة بفعل الطلاق والخلافات الزوجية.
- تبدل الأدوار التقليدية لأفراد الأسرة، وتزايد ساعات الغياب عن المنزل لكل من الأبوين يرفع من احتمالات حدوث الخلافات الزوجية. وفى مثل هذه الأحوال، فإن الأبناء يصبحون خارج دائرة اهتمام الأهالى، وقلما يستطيع الأهالى المتصارعون أن يجيدوا الأبناء عن مجريات الخلاف، بل ربما يحاولون إقحام الأبناء فيه بما لا يؤدى إلى حل المسألة، بل يزيدا تعقيداً.
- تزايد الحالات التى تعتمد فيها الأسرة على الأبناء كمصدر دخل أساسى فيها، بما فى ذلك من مخاطر حرمان الأبناء من متابعة التعليم وانخراطهم فى العمل لأسباب مادية، مع ما يرافق ذلك من تزايد حالات أطفال الشوارع الذين يتعرضون لأخطار الانحراف المترافق عادة مع أفسى أشكال سوء المعاملة والإهمال.
- تزايد الاهتمام بالبرامج والخدمات المقدمة لبعض أفراد الأسرة دون الأخذ بعين الاعتبار وحدة الأسرة ككل، كالاهتمام بالمرأة أو بالطفل دون الاهتمام بالعلاقات الأسرية بشكل عام، ويتمكين النظام الأسرى لا أفراد معينين فى الأسرة فقط.
- ضعف المؤسسات الإنمائية الداعمة للأسر ذات الأوضاع الخاصة، كأسر الأرمال والمطلقات الراعية لأطفال فى غياب الأب، واقتصار الجهود فى الغالب على المساعدات الخيرية بدل المساعدات الإنمائية.
- تزايد ساعات العمل لدى الأبوين، لدرجة تحولها إلى مجرد ضيوف ممولين فى منازلهم، وتراجع فاعلية الآباء فى أداء أدوارهم التربوية.

- تزايد ساعات العمل لدى النساء مع عدم مواكبة ساعات الدوام المدرسى لاحتياجات المرأة العاملة مما يقود إلى ازدياد الأوقات التي يقضيها الأولاد دون رعاية مناسبة.
- تزايد المفاهيم الغربية على الأسرة العربية من خلال الغزو الإعلامى (مفاهيم الهويات الجنسية المنحرفة، كتشجيع المثلية الجنسية ومفاهيم الأسر البديلة).

1-3-3: تزايد معدلات العنف فى قنوات التنشئة: ومن الظواهر اللافتة أن التفكك

الأسرى المترتب على الطلاق، ونمو القيم الفردية داخل الأسرة، قد صاحبه تزايد فى معدلات العنف الأسرى، حيث تشير البحوث إلى ظهور صور من العنف تتدرج من القتل، مروراً بصور العنف البدنى، وانتهاءً بصور العنف اللفظى والرمزى. ويمتد العنف إلى المدارس والجامعات، حيث تؤكد البحوث أن العنف بين التلاميذ والطلاب فى تزايد مستمر، وأنه يتخذ أشكالاً وصوراً لم تكن موجودة من قبل، حيث يتعدى الإيذاء البدنى إلى الإقصاء البدنى. وتكتمل دائرة العنف بالعنف الذى يبيث من خلال وسائل الإعلام، حيث تنقل وسائل الاتصال رسائل مثقلة بالعنف ومحرضة على تبنيه كقيمة سلوكية. ولاشك أن انتشار العنف على هذا النحو فى وسائل التنشئة الاجتماعية يعرض النشء لا إلى ضغوط نفسية واجتماعية فحسب، بل يقربهم من دوائر الانحراف.

1-3-4: الضغوط الاقتصادية: يُعد الفقر من العوامل المهمة التى تدفع بضحاياها إلى

الانحراف الاجتماعى، ويشكل الفقر تحدياً كبيراً لدول عربية متعددة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نحو 70 مليون عربى يقعون تحت خط الفقر، أى أنهم ليست لديهم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، وأن نسبة الفقراء فى تزايد فى كل البلدان العربية تقريباً. فرغم تباين ظروف الفقر من دولة إلى أخرى، فإن الظروف الإقليمية والدولية تؤدى إلى تزايد نسبة الفقراء بشكل مستمر، ويؤثر الفقر تأثيراً كبيراً على ارتفاع وفيات الأطفال وتناقص معدلات الأعمار. ولاشك أن الفقر يعد عاملاً مهماً فى تحقيق الأمن الاجتماعى والاستقرار الاجتماعى، وأن تراجع جودة الحياة مع تزايد الفقر يؤدى إلى تزايد حدة الضغوط التى تدفع إلى الانحراف. ولاشك أن حماية الأسرة العربية من آثار العوز والفقر يعد أحد الوسائل الناجعة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى.

1-3-5: تغير منظومة القيم: من المخاطر التى تتعرض لها الدول فى عصر العولمة

انتشار مظاهر سوء التنظيم الاجتماعى ومظاهر التفكك فى الروابط التقليدية، وضعف

التمسك بالتعاليم الدينية، وبالتالي ضعف منظومة القيم الحاكمة للسلوك. فالعولمة

تعمل على خلق أطر اقتصادية واحدة في مجال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، كما تعمل على توحيد سبل العيش المادية في المعمار ووسائل الترويج والتسويق والاستهلاك، ولكنها في الوقت ذاته تؤدي إلى تفكيك الثقافات المحلية، وإلى خلق صور من الصراع الثقافي والاجتماعي، حيث تتعدد الرؤى والتوجهات والتطلعات، وحيث تسيطر

التحديات التي تواجه النشء

- العولمة وآثارها السلبية.
- زيادة المشكلات الأسرية.
- تزايد معدلات العنف عبر قنوات التنشئة الاجتماعية.
- تغير منظومة القيم.
- الضغوط الاقتصادية.
- نقص فاعلية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

النزعات المادية على جوانب من الحياة الأخلاقية والقيمية. هكذا تعمل العولمة على تفكيك منظومة القيم وتحللها، وتترك الأفراد أسرى لمظاهر الفرقة والانقسام. ولاشك أن الوضع ينعكس سلباً على النشء، ويفتح سبلاً للانحراف والجنوح لم تكن في الحسبان.

المجتمع المدني Civil Society

يمثل المجتمع المدني مجالاً للارتباط الفردي الحر بالآخرين في مقابل مجال قوة الدولة، فالمجتمع المدني مجتمع يجلب معه إحساساً بالمصالح المشتركة، والذي بمقتضاه يدرك الأفراد واجبه تجاه أنفسهم وتجاه بعضهم البعض. والمجتمع المدني والدولة تربطهما علاقة وثيقة.

1-3-6: نقص فاعلية أداء المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية: ومن التحديات التي تواجه المجتمع العربي عدم فاعلية أداء بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فعلى الرغم من التزايد المستمر في أعداد الجمعيات الأهلية (المجتمع المدني) الساعية إلى النفع العام، فإن الدراسات لاتزال تؤكد ضعف الأداء ونقص الموارد المادية والبشرية.

هذا فضلاً عن أن المجتمع المدني في الوطن العربي لم يحقق درجة كبيرة من الاستقلال عن قوى السوق من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، ويتواكب هذا مع تناقص معدلات الإنتاجية، وكذلك معدلات الأداء في المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يضعف من تنفيذ السياسات الاجتماعية واستدامتها.

2- الرؤية والرسالة

2-1: منطلقات الرؤية

2-1-1: الحفاظ على الهوية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء: يُعد الحفاظ على الهوية الركن الرئيس في بناء الاستراتيجية، ولا يقصد بالحفاظ على الهوية أى دعوة إلى الانكفاء على الذات أو التمركز حول السلالة، ولكن الدعوة إلى وحدة المشاعر، وتكامل العناصر النفسية والاجتماعية والثقافية، التي تضع أفراد المجتمع العربي على هدف واحد، وتبث فيهم روحاً واحدة، وطاقه حيوية، تدفعهم إلى العمل والإنجاز والتفاعل الخلاق مع معطيات العصر.

2-1-2: التفاعل الإيجابي الرشيد مع متطلبات العولمة: إن الوعي بظروف العولمة وتحدياتها لا يعنى عدم التفاعل معها. ومن هنا فإن الرؤية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية تتأسس على التفاعل الرشيد والإيجابي مع متطلبات العولمة. ويعنى ذلك الاستفادة القصوى من الإنجازات المتحققة فى عصر العولمة، مع العمل فى ذات الوقت على تجنب الآثار السلبية لها، خاصة فيما يتصل بالجوانب الثقافية والقيمية. فالحفاظ على القيم الأصيلة والتمسك بأهمية الأسرة ودورها فى تحقيق الاستقرار، وترشيد استخدام وسائل الاتصال الحديثة والاستفادة منها فى خدمة العلم والتربية، وتقليل آثارها السلبية، جميع ذلك وغيره يعد آليات فعالة للتعامل مع ظروف العولمة وتحدياتها.

2-2-3: بث ثقافة العلم والجودة والحوار: ولاشك أن العلم وما يتطلبه من حذق ومهارة وجودة فى الأداء هو سبيل التقدم، ومن ثم فإن تكوين الأجيال الجديدة فى الوطن وحمايتها من الانحراف لابد أن يرتبط بإعلاء ثقافة العلم، ونشر هذه الثقافة والعمل على تأكيد أهمية الإنجاز كمعيار للحكم والتقييم، ومن ثم إعلاء مكانة الحذق والمهارة والتفكير العقلانى والتنافسية فى الأداء المهنى. إن من شأن نشر هذه الثقافة أن يبيث روحاً جديدة فى الذات العربية، وشحذها نحو التطلع إلى الرقى والتقدم.

2-1-4: التوجه إلى المستقبل: ومن شأن ذلك أن يقلل من الميول الماضوية، وأن يخلق توجهاً نحو المستقبل، وهو توجه لا يتحقق إلا بأسس تربوية جديدة تؤكد على التفكير

الناقد، والقدرة على تجاوز الأفكار الجامدة والميول التعصبية والمتطرفة إلى الفكر العقلاني الحر الذي يتطلع دائماً إلى مستقبل أفضل.

2-1-5: تعزيز قيم التقدم: ويعضد ذلك التوجه إلى المستقبل بالتواصل مع قيم التقدم، التي تؤكد مبادئ التسامح والاختلاف والمواطنة، والعدل والمساواة والحرية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

2-2: الرؤية

المساهمة في تكوين جيل مثقف قادر على الحفاظ على هويته والتنافس والحوار، وتحمل المسؤولية والتفاعل الخلاق مع العصر، في ضوء معايير الالتزام الأخلاقي.

2-3: الرسالة

- توفير البيئة الآمنة والمستقرة للنشء العربي.
- تدعيم أسس الهوية العربية والدينية.
- التفاعل الخلاق مع ظروف العولمة.
- تدعيم قيم التنافس والحوار وتحمل المسؤولية والالتزام الأخلاقي.

3- الأهداف الاستراتيجية العامة

- العمل على تعزيز القيم الإنسانية التي تتسجم مع القيم والمثل العربية والمعتقدات الدينية.
- وضع أسس لمنظومة تشريعية متكاملة تضمن الحقوق الأساسية للنشء الواردة بالمواثيق الدولية والإقليمية والعربية والثقافات والقيم الدينية.
- تمكين الأسرة من المحافظة على تماسكها وتلبية الاحتياجات المتكاملة لأفرادها.
- وضع أسس لأطر تربوية تعمق الإحساس بالهوية والتوجه نحو المستقبل، في ضوء قيم التقدم وثقافة العمل.
- بناء وتعزيز قدرات ومؤسسات المجتمع المدني بما يؤدي إلى شراكة فعالة في مجال حماية النشء من الانحراف.
- وضع أسس توجهات إعلامية قادرة على التعامل الرشيد مع معطيات العولمة والتقليل

من الآثار الضارة لوسائل الاتصال الحديثة، والحفاظ على الهوية.

- تفعيل تبنى قيم التنمية وروح التضامن الاجتماعي والثقافي.
- تفعيل دور المؤسسة الدينية، للعمل على تطوير الخطاب الديني، لتأكيد التنشئة الاجتماعية السوية البعيدة عن التطرف ومواجهة مخاطر الانحراف لدى النشء.
- العمل على الارتقاء بالصحة البدنية والنفسية للنشء، بما يعزز قدرته على التعليم الجيد والأداء المهارى المتميز.

4- المبادئ العامة

4-1: الالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بالنشء

- تلتزم هذه الاستراتيجية بجملة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، لمنع جنوح الأطفال والتي تندرج ضمن مقارنة شمولية تركز بالأساس على مختلف السياسات والآليات والبرامج الكفيلة بحماية ونشر ثقافة حقوق الطفل بما يحقق:
- تنمية احترام شخصية الطفل ومواهبه على أقصى إمكاناتها.
- تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
- تنمية احترام ذات الطفل، وهويته الثقافية، ولغته، وقيمه، مع وجوب احترام الحضارات المختلفة عن حضارته.
- نشر مبادئ التسامح والسلم والمساواة بين الجنسين والصدقة بين جميع الشعوب.
- إعداد الطفل لتحمل المسؤولية والتكفل تدريجياً بذاته.
- الالتزام بالدساتير والقوانين والمواثيق الخاصة بالدول العربية، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الطفل، وكذلك الاستراتيجيات والتشريعات والخطط الوطنية ذات العلاقة برعاية وحماية الطفولة والنشء.

4-2: الأسرة مؤسسة تكوين الالتزام

تؤكد هذه الاستراتيجية أن الأسرة هي ركيزة المجتمع، وهي المؤسسة الأولى التي يتشرب فيها النشء قيم الالتزام الأخلاقى. ولا يتحقق ذلك إلا إذا توفرت للأسرة البيئة

المناسبة، وذلك عبر تأكيد المبادئ التالية:

- الزواج المتكافئ والموثق قانوناً هو المنطلق الصحيح لتكوين الأسرة الطبيعية القادرة على أداء وظائفها بشكل جيد.
- توحيد السن الدنيا للزواج بـ 18 سنة للإناث والذكور، تجنباً للزواج المبكر الذى يعوق نمو الأفراد فكرياً وجسدياً.
- أفراد الأسرة شركاء، رفاهية أحدهم تتعكس إيجابياً على رفاهية البقية، والعلاقة بينهم ليست علاقة تفاضل أو تنافس، بل علاقة تكامل وتبادل للمنفعة والمصالح الإيجابية.
- الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى مسؤولة عن حماية الأسرة من الظواهر السلبية التى لا يستطيع أفراد الأسرة مواجهتها بمفردهم، كالزواج المبكر، والعنف الأسرى.
- مقومات الأسرة العربية وقيمها الإيجابية هى رصيد عربى أساسى، يجب الحفاظ عليه وتطويره والاستثمار فيه.

3-4: الحوكمة الرشيدة

لقد تجاوز مفهوم الحوكمة المفهوم الضيق للحكومة. فمفهوم الحكم، أو الحوكمة، يشير إلى العملية التى عن طريقها تتخذ القرارات وتنفذ (أو لا تنفذ). وتضم عملية الحوكمة آليات وعمليات وعلاقات ومؤسسات متداخلة ومعقدة، ويشترك فيها فاعلون مختلفون من صناع القرار والمواطنون والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. فجميع هؤلاء يشتركون عبر الأساليب الديمقراطية والأداء الشفاف فى بلورة مصالحهم، وتعبئة الموارد المتاحة لهم وإدارتها من أجل مصلحة المجتمع ككل.

والحكم الرشيد هو جوهر عملية التنمية المستدامة، وأساس نجاحها، واستمرارها. فالحكم هو آلية لإدارة الموارد، ورسم الأهداف، وتعبئة الأطراف المختلفة ذات المصلحة، ووضع الأسس والقواعد الشفافة والنزيهة لتحقيق الأهداف، وضمان استمرارها. فلا يكفى لإدارة التنمية أن يكون هناك حكم (أو حوكمة)، بل الأصل أن يكون هذا الحكم رشيداً، بمعنى خضوعه لمبادئ صارمة ومحددة تفرض التزاماً اجتماعياً وأخلاقياً. ومن أهم المبادئ التى

أكدها البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة مبادئ: الإجماع، والمشاركة، واحترام سلطة القانون، والمحاسبية أو الشفافية، والعدالة، والشمول. وتصبح هذه المبادئ أكثر أهمية في الدول التي تفتقر إلى مثل هذا النوع من الحكم، ويصبح الحكم الرشيد هدفاً في حد ذاته. والحق أن هذه المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد هي في حد ذاتها مبادئ للتنمية المستدامة، الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن تحقيق الحكم الرشيد هو الضمان الحقيقي للتنمية المستدامة.

4-4: الشفافية والمساءلة

يعد مبدأ الشفافية أحد المبادئ المهمة في تنفيذ السياسات الاجتماعية، وفي الحكم على أداء الدول والحكومات والمؤسسات. ولاشك أن إنفاذ مبدأ الشفافية في تنفيذ السياسات الاجتماعية بشكل عام، وفي تنفيذ البرامج الخاصة بحماية النشء على وجه خاص، يحقق أعلى درجات الاستقامة والنزاهة، ويبعد هذه السياسات عن مصادر الفساد، وتنتهي الشفافية دائماً إلى مبدأ المساءلة، حيث تتحقق معايير الثواب والعقاب على نحو دقيق يحقق العدالة الناجزة.

4-5: العمومية والمرونة

تعد المرونة أحد المبادئ الهامة في تنفيذ الاستراتيجية، إذ إنها تتيح حرية للحركة، بحيث تنفذ البرامج في ضوء الظروف المستجدة فتتواكب معها وتغير من أهدافها في ضوء هذه الظروف، كما أن المرونة تحقق درجة من الاستمرارية والاستدامة في الأنشطة والبرامج، وتتيح إمكانيات هائلة للنقد والتقويم المستمر. إن المرونة هي عكس الجمود، فإذا تحقق للسياسة الاجتماعية قدر من المرونة فإنها تسهم في نفسها في إضفاء المرونة على الأداء في مختلف القطاعات، ويجعل هذه القطاعات قادرة على أن تتنافس في تحقيق درجة من المرونة في الأداء.

4-6: الشراكة والمسؤولية الاجتماعية

إن الإحساس بأهمية السياسة الاجتماعية ودورها في بناء قدرات البشر هو إحساس عام يشترك فيه الجميع، ويعكس شعوراً جمعياً يفيد بأن كل عضو في المجتمع يراعى مصالح الآخرين ورفاهيتهم. فالرفاهية ليست حكراً على أحد، ويجب ألا تكون كذلك، بل هي رفاهية للمجموع. ويتأسس على ذلك مبدأ عام للشراكة بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع:

4-6-1: فالدولة هي التي تضع الخطط، وهي التي تضطلع بدور أساسي في تنفيذها والإشراف عليها ومراقبتها. وإذا كان على الدولة أن تحقق في زمن العولمة استقلالاً وحياداً، فإن هذا الاستقلال يجب ألا يجعلها تتخلى عن دورها في تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية.

4-6-2: والقطاع الخاص، الذي تمنحه ظروف العولمة المساحة الأكبر في إدارة الاقتصاد، يجب أن يوجه جزءاً من جهده نحو الاستثمار الاجتماعي الذي يعمل على مساعدة الحكومة في بناء سياسة اجتماعية ناجحة، وذلك دون أن تحول المجال الاجتماعي والثقافي إلى مجال لعمل آليات السوق. ويأتي الاستثمار في مجال التعليم والتدريب والصحة على رأس الإسهامات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، شريطة أن يتم ذلك تحت إشراف الدولة ورقابتها، ودون أن يكون هدف السعي إلى الربح هدفاً في حد ذاته.

4-6-3: وللمجتمع المدني دور مهم في الشراكة. فالقدرات الحقيقية للبشر لا تنمو إلا في إطارى المشاركة والتطوع اللذين يوفرهما المجتمع المدني. ويقوم المجتمع المدني، من خلال الجمعيات الأهلية أو الاتحادات النسائية أو النقابات، بدور فعال في عمليات تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية ومراقبة جودتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها.

4-6-4: الأسرة في النهاية هي المؤسسة الأولى لتكوين الالتزام، ومن ثم فهي الشريك الأساسي، ولها تتجه كل الجهود، وعلى أعضائها الكبار تقع مسؤولية اجتماعية أساسية وهي مسؤولية التنشئة الاجتماعية.

4-7: التنسيق والتكامل

ويأتي أخيراً مبدأ التنسيق والتكامل، وهو مبدأ مهم في تنفيذ الاستراتيجية. فكل عناصر

الاستراتيجية لابد أن تتكامل لتحقيق أهدافها، ومن ثم فيجب ألا تطغى إحداها على الأخرى، ويجب ألا ينحرف أى عنصر عن أداء الدور المنوط به فى منظومة كلية.

5- السياسات والبرامج:

1-5 : فى المجال التشريعى

1-1-5: تمهيد

إن تنمية النشء تمثل إحدى الحلقات الأساسية للتنمية البشرية، التى تعد المدخل الرئيسى لتقدم المجتمع ورفاهيته، ومن ثم فإن دراسة أحوال الطفل، والتعرف على ظروفه الصحية، والمعيشية، والتعليمية، والمشاكل التى تعوق نموه والعمل على جعل هذه الظروف مواتية لتنمية مواهب الطفل وصقلها والاستفادة منها، هى أحد الحلول المثلى لمواجهة ظاهرة جنوح النشء، للوصول بهم إلى أن يكونوا مواطنين صالحين قادرين على أخذ زمام المبادرة فى المستقبل، ومواكبة ركب التطور التكنولوجى العالمى.

وإذا كانت الدول العربية - فى معظمها - تتبنى سياسات معلنه لحماية النشء ورعايته والنهوض به، والعمل على الوقاية من مخاطر جنوح النشء أو تعرضه للخطر أو الانحراف، فإن التشريع يعد أحد الأدوات الرئيسية الفاعلة لوضع هذه السياسات موضع التطبيق فى تلك الدول. ولقد خطا العديد من الدول العربية خطوات رائدة فى المجال التشريعى المتعلق بالأطفال، سواء من خلال إقرار قانون خاص بالأطفال، أو من خلال جملة - ومجالات - الحقوق التى يتمتع بها الأطفال فى ظل هذه القوانين، ومع ذلك يبقى تبنى رؤية واستراتيجية تشريعية عربية واحدة عاملاً مهماً فى مواجهة ظاهرة جنوح الأحداث على المستوى العربى، خاصة أن الدول العربية جميعها صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية الطفل لعام 1989، ومن ثم أصبح هناك التزام دولى على تلك الدول بوضع الحقوق التى تضمنتها هذه الاتفاقية ضمن تشريعاتها المتعلقة بالطفولة، أو أن تكون تلك الحقوق قد اكتسبت القيمة القانونية للتشريع الوطنى بمجرد التصديق عليها.

2-1-5: الهدف العام

وضع أسس لمنظومة تشريعية متكاملة تضمن الحقوق الأساسية للنشء، ذكوراً وإناثاً،

5-1-3: الأهداف الفرعية

- ضمان الحقوق الأساسية للنشء الواردة فى الاتفاقيات الدولية من جانب الدولة ومؤسساتها كافة.
- تبنى فلسفة جديدة فيما يتعلق بالمعاملة الجنائية للنشء, خاصة مسؤوليتهم الجنائية عما يقرّفونه من جرائم, والحماية الجنائية المقررة لهم إزاء ما يتم ارتكابه من جرائم ضدهم من قبل البالغين.
- النظر إلى الإجرام ليس على أنه طبع كامن فى النفس، بل كونه نتاج عوامل بيئية واقتصادية ومجتمعية وظروف أسرية لا دخل للطفل فيها فى الأغلب الأعم.
- العمل على إزالة التعارض الموجود بين التشريعات فى الدولة الواحدة, وبينها وبين التشريعات فى الدول الأخرى ذات الصلة بجنوح الأطفال.
- تنظيم جهات متخصصة تتعامل مع القضايا المتعلقة بالأطفال, خاصة فيما يتعلق بجنوح الأطفال, وتبنى برامج تدريبية مستمرة ومتكررة ومتجددة للقائمين والعاملين فى هذه الجهات.
- ضمان إشباع الحاجات الأساسية للنشء فى شتى مجالاتها, من أدب وفنون ومعرفة ورياضة, مع ربطها بقيم وتقاليد المجتمع العربى فى إطار التراث الإنسانى والتقدم العلمى الحديث.
- الضمان التشريعى لحماية النشء من مخاطر الممارسات الضارة, كزواج القاصرات, والزواج العرفى, وختان الإناث, وتعاطى المخدرات, أو الاتجار بهم.

5-1-4: آليات التنفيذ فى المجال التشريعى

- يمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات والآليات التى تكفل وضع أهداف الاستراتيجية موضع التطبيق, فى ضوء محدداتها, ومنطلقاتها الأساسية, والتى من أهمها:
- تشكيل لجان فنية من المتخصصين فى الدول, لمراجعة منظومة التشريعات المتعلقة بالأطفال, ودراسة مدى إمكانية جمعها فى تشريع واحد مخصص لحقوق الطفل, لإزالة ما بينها من تعارض, وتبادل المعلومات المتعلقة بذلك مع الدول الأخرى.

- تبادل الخبرات الأمنية والقضائية والتشريعية بين الدول العربية، للتعرف على أبرز وأحدث صور ومظاهر الجنوح لدى الأطفال، وأنجع السبل والتجارب الناجحة فى مواجهته والوقاية منه.
- تبادل الخبرات التدريبية بين الدول العربية، وكفاءة القائمين على الأجهزة والمؤسسات العاملة فى مجال تقديم الرعاية والخدمات للأطفال، سواء أكانت تعليمية أو صحية أو ثقافية أو قانونية، بما يزيد من قدراتهم على الحد من عوامل الجنوح لدى النشء.
- تنمية الوعى لدى القائمين على الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية (المجتمع المدنى) المعنية بالطفولة والشباب بما سبق واستقرت عليه الدول العربية، من خلال المنظمات المعنية بشأن أساليب الوقاية من مخاطر جنوح الأحداث، وتفعيل هذه الأساليب ووضعها موضع التطبيق، والبناء على ما سبق من جهود وعدم البدء من جديد.
- الاتفاق على تحديد وتوحيد سن المسؤولية الجنائية للطفل بين الدول العربية.
- ضمان حماية النشء من التعرض للإيذاء أو الممارسات الضارة، خاصة الاتجار بالأطفال، أو أعضائهم، أو استغلالهم فى العمل القسرى، أو استغلالهم جنسياً، بوصفها جرائم عالمية، تتم من خلال الاستغلال السيئ للثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات.
- الاتفاق بشأن تحديد وتوحيد السن الدنيا للزواج (18 سنة) للذكر والأنثى من النشء على حد سواء، حتى لا يحدث استغلال أو تحايل على التشريعات المنظمة لذلك من جانب مواطنى بعض الدول فى دول أخرى، بما يؤدي إلى انتشار ظاهرة زواج القاصرات والزواج العرفى، وقد يعرض النشء لمخاطر الجنوح والانحراف.
- وقاية النشء من تعريضهم للخطر أو الجنوح، بوصفه حائط منع ضد الوقوع فى خطر الجنوح، من خلال تجريم فعل التعريض للخطر ذاته الذى يقوم به شخص بالغ ضد أحد الأطفال أو مجموعة منهم، مع مراعاة حق الوالدين ومتولى التربية فى التأديب والتوجيه والتهديب.
- وضع وإنشاء وتفعيل الآليات المناسبة لضمان التطبيق الدقيق والصحيح للقانون فى الواقع، والعمل على تقليص الفجوة بين النصوص وتطبيقها، وذلك بالاستعانة بمؤسسات المجتمع المدنى الفاعلة، ووضع الإطار القانونى الحاكم والمنظم لذلك.

- العمل على وضع ما ورد من حقوق أساسية للطفل في الاتفاقيات الدولية موضع التطبيق من خلال إصدار التشريعات الوطنية اللازمة لذلك، وفي ذات الوقت تنمية وعي أجهزة إنفاذ القانون بهذه الحقوق، والالتزام بتطبيقها على ما يعرض عليهم من منازعات تتعلق بجنوح الأحداث.
- الاتفاق على تحديد السن الأدنى للمسؤولية الجنائية للطفل بين الدول العربية، وألا يختلف من دولة عربية إلى أخرى.
- ضمان حماية النشء من التعرض إلى التحريض والإغرار بهم بهدف الإضرار بمصالح الدولة.

5-2: في مجال الأسرة

5-2-1 تمهيد

لقد بات التأثير الكبير للمناخ الأسرى على حياة النشء أمراً مسلماً به في العلوم الاجتماعية والتربوية، بحيث إنه قد تم تضمينه في حقوق الطفل، فجاء في ديباجة وثيقة حقوق الطفل أن الدول الأطراف مقتنعة باعتبار الأسرة هي البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية الطفل، وأن الطفل ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية يسودها جو من السعادة والمحبة والتفاهم، وأن من اللازم أن تقدم الدول الحماية والمساعدة اللازميتين للأسر حتى تتمكن من الاضطلاع الكامل بمسئولياتها داخل المجتمع.

فإن كان من المعروف عن الأسرة العربية تماسكها وشدة اهتمامها، فإن التغيرات السريعة في المجتمع العربي قد بدأت تترك آثاراً ملحوظة على وضع الأسر العربية، فتزايدت نسب الهجر والطلاق، وبدأت الإحصائيات تتصاعد في مجالات الجرائم الواقعة ضمن الأسرة، من عنف أو استغلال أو إهمال، وتعرضت بنى الأسرة العربية لضغوط اقتصادية هائلة، نتيجة تزايد ساعات العمل لدى الأبوين، لدرجة تحولها إلى مجرد ضيوف ممولين في منازلهم، وتراجع فاعلية الآباء في أداء أدوارهم التربوية، دون أن يترافق ذلك مع تطور مناسب في المؤسسات الخدمية التي ينبغي أن تدعم الدور الرعائي الأسرى في مجال التعامل مع الطفولة المبكرة والمراهقة على وجه الخصوص. ومن هنا فإن أعداداً متزايدة من النشء قد بدأت في التأثر بنقص الرعاية والاهتمام المناسبين، مما يمكن أن يكون من أهم العوامل في وقوع هذا النشء في مخاطر الجنوح والانحراف. ولهذا فإن أي خطة اجتماعية لتحسين النشء لابد لها من أن تركز ضمن ما تركز

عليه على تدعيم الأدوار الأسرية، واستدراك المخاطر التي يمكن لها أن تهدد فاعلية هذه الأدوار.

2-2-5 الهدف العام

تمكين الأسرة من المحافظة على تماسكها، وتلبية الاحتياجات المتكاملة لأفرادها.

3-2-5 الأهداف الفرعية

- دعم وتمكين النظام الأسرى وتجويده بما يعود بالمنفعة على كامل العلاقات الأسرية.
- تشجيع المبادرات الهادفة إلى إحياء مجالس العائلات الممتدة لتمتين أواصر التعاون بين الأقارب.
- زيادة قدرات الآباء (رجالاً ونساءً) على أداء أدوارهم الوالدية تجاه أبنائهم.
- توطيد أواصر التعاون بين الأسرة والمدرسة، وتنسيق أوقات الدوام المدرسى ليتناسب مع احتياجات الأسرة العاملة.
- زيادة الأبحاث العلمية فى مجال فاعلية البرامج التنموية الموجهة للأسرة.

4-2-5 آليات التنفيذ

- تنظيم إجراءات الزواج بما يكفل استكمال شروط الأسرة المتوازنة منذ بداية إنشائها، وذلك عن طريق:
 - إنشاء مكاتب للإرشاد الأسرى ملحقة بالمحاكم الشرعية لتنظيم مسائل الزواج، بما فى ذلك فحص الأهلية الصحية والشرعية والنفسية لدى طرفى الزواج.
 - قيام مكاتب الإرشاد الأسرى بالتوعية بما يؤدي إلى الحد من مخاطر إنجاب أولاد معاقين فى الأسرة.
- حماية الأسرة من العنف وسوء المعاملة بين أفرادها، وذلك عن طريق:
 - إنشاء وحدات لحماية الأسرة من العنف وسوء المعاملة بين أفرادها، لحماية النساء والأطفال على وجه الخصوص، على أن تكون تلك الوحدات متعددة الاختصاصات والتابعة للوزارات ذات الصلة (وزارات الداخلية، العدل، الشؤون الاجتماعية، ... إلخ).

- العمل على إعداد الكوادر المهنية اللازمة للعمل فى وحدات حماية الأسرة، عن طريق إنشاء دبلومات جامعية متعددة الاختصاصات فى المجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية ذات الصلة بعملية الإرشاد الأسرى متعدد الاختصاصات.
- إنشاء مكاتب للإرشاد الأسرى داخل الوزارات، مثل العدل والداخلية والصحة والتربية والشؤون الاجتماعية.
- فتح المجال أمام المختصين فى تقديم الاستشارات والإرشاد الأسرى بفتح مكاتب خاصة غير حكومية تقوم بتقديم هذه الخدمات.
- حماية الأسرة من تفاقم الخلافات الزوجية، وذلك عن طريق:
 - تقديم خدمات الوساطة الأسرية، وتنظيم عملية الطلاق، ومحاولة حل الخلافات الزوجية.
 - تعمل مكاتب الإرشاد الأسرى الملحقة بالمحاكم الشرعية (محاكم الحق العام) على ضمان حسن التعامل مع الأولاد ورعايتهم بعد الطلاق.
- التوسع فى تزويد الآباء بمهارات التعامل مع الأبناء، خاصة فى الأزمت الحرجة (الوقوع فى مشكلات مع القانون، الأزمت النمائية الصعبة كالمراهقة) عن طريق:
 - إلحاق وحدات للإرشاد النفسى والاجتماعى بمحاكم الأحداث (الأطفال) الجانحين، للتعرف إلى الأحوال الأسرية للجانحين ومحاولة تحسينها، بما يساعد الأسرة على حُسن التعامل مع الحدث الجانح وإصلاحه، وبقي بقية أفراد الأسرة من الجنوح.
 - إنشاء مجموعات الدعم الوالدى المتبادل ضمن وحدات الإرشاد الأسرى أو مؤسسات رعاية الأسرة.
- تطوير قدرات الضبط الوالدى فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة التى يتعلق النشء بها (تلفزيون، إنترنت، خلوى ... إلخ) عن طريق:
 - تنظيم دورات خاصة لتعليم الأهالى مبادئ الضبط لأنشطة النشء على الإنترنت، وأجهزة الهاتف المحمول والتلفاز.

- تضمين مجالس الأسرة الممتدة أنشطة خاصة بالنشء بما يسهل القضاء على الفراغ، وبتيح المجال لتنشيط الدور الوقائى للأسرة من حالات الانحراف عن طريق:
 - تبنى خطط توعوية يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارات الشؤون الاجتماعية وقطاعات المجتمع الأهلى، المهتمة بتقديم الخدمات للأسرة، يتم فيها تبادل التجارب الناجحة فى مجال الأنشطة الخاصة بالنشء من المنتمين لأسر ممتدة (مجموعات رياضية، فنية، سياحية).
- التشجيع على إنشاء مؤسسات اقتصادية أسرية (تسهيل إجراءات التأسيس مع إعطاء تسهيلات ضريبية للمشاريع الأسرية، خاصة المشاريع الصغيرة) عن طريق:
 - استصدار قوانين خاصة بالتسهيلات الضريبية المخصصة للمشاريع الأسرية من طرف وزارات المالية.
- تبنى وزارات التربية خطأً لدعم الأمهات العاملات من خلال رعاية الأطفال فى أوقات ما بعد الدوام (الزمن) المدرسى ضمن المدارس، ووضع أنشطة لاصفية اختيارية لهم فى هذه الأوقات عن طريق:
 - إصدار قرارات ناظمة من وزارات التربية، لتقديم خدمات العناية بالتلاميذ بعد أوقات الدوام المدرسى، وتحديد أشكال هذه الخدمات وطرق تمويلها (بشكل تشاركى بين الأهل والوزارات).
- التوسع فى خدمات الإرشاد النفسى فى المدارس، وتضمينها أنشطة تتم بالتعاون مع الأهالى عن طريق:
 - الانتقال من الخدمات الفردية إلى البرامج الإرشادية الجماعية، خاصة فى مجالات الوقاية والتوعية، فيما يخص الظواهر المرضية الاجتماعية، كالمخدرات، والتدخين، والتوعية الجنسية، وغيرها.
- التوسع فى توفير الأنشطة المدرسية أو الجامعية البديلة للشباب، بما يغنيهم عن التسكع فى الشوارع والتعرض لمخاطر الانحراف عن طريق:
 - التوسع فى إنشاء نوادى الشباب (رياضية، فنية، اجتماعية) ملحقة بالمدارس

والجامعات، وإتاحة الفرصة للإشراف على أنشطة هذه النوادي للمختصين النفسيين أو الاجتماعيين.

▪ تنسيق خطط البحث العلمى فى الجامعات مع المؤسسات المعنية بالخدمات الأسرية (وزارات أو هيئات الأسرة) عن طريق:

- تشجيع الباحثين الذين ينجزون أبحاثاً ذات أهمية خاصة فى مجال تصميم البرامج الإنمائية الموجهة للأسرة أو فى مجال تقويمها.
- مساهمة وزارات الأسرة أو الهيئات والمجالس الوطنية للأسرة فى تمويل الأبحاث الجامعية (الماجستير والدكتوراة) التى تقدم خدمات واضحة وعملية لتنشيط التفاعل الأسرى.

3-5: فى مجال التعليم

1-3-5 تمهيد:

لقد تزايد فى هذا العصر الاهتمام بالتعليم فى دول العالم كاستراتيجية قومية كبرى، ويعتبر النظام التربوى والتعليمى الركيزة الأساسية والقلب النابض لأنظمة المجتمع المختلفة، السياسية والاقتصادية والثقافية. وتشكل مسألة الإصلاح التعليمى واحدة من القضايا المهمة فى مجال الحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر. فقد تجاوز تطور الثقافة الإنسانية التكنولوجية حدود كل تصور. وفى خضم هذه التغييرات العاصفة التى أحاطت بالمجتمع الإنسانى، بدأت الأنظمة التربوية تتصدع وتتداعى أمام هذا المد الحضارى الأسطورى، الذى يهدد المعايير والأسس التقليدية التى قامت عليها المؤسسات التربوية التقليدية، لذا سعت القيادات السياسية والتربوية إلى بناء منطلق جديد يكفل للتربية أن تتجاوز التحديات التى تحيط بها، ويمنحها القدرة على مواكبة عصف الحضارة التكنولوجية المتقدمة، وعلى احتواء التفجر المعرفى بما ينطوى عليه من خصائص التسارع والتقدم والتنوع.

ويعد الإصلاح التربوى منطلقاً لإصلاح أحوال المجتمع، والنهوض بطاقاته من أجل مواجهة الخطر، وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة، والمشاركة فى بنائها. والإصلاح التعليمى التربوى، كما عرفه التربويون كعملية وهدف: هو "منظومة من الإجراءات التربوية التى تهدف إلى إخراج النظام التربوى من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل

الذى يضمن له استمرارية وتوازناً فى أداء وظيفته بصورة منتظمة". ويعتبر التغيير الشامل فى بنية النظام التعليمى، أو التعديلات الشاملة الأساسية فى السياسة التعليمية التى تؤدى إلى تغييرات فى المحتوى والفرص التعليمية والبنية الاجتماعية، أو فى أى منها. وقد أوضح هذا المفهوم أن بنية النظام التعليمى والسياسة التعليمية أحد المكونات الأساسية التى ينبغى أن تنطلق منها أى مبادرة جادة للإصلاح التعليمى، بوصفها الوثيقة التى تتضمن أسس التعليم ومنطلقاته وأهدافه العامة، ويتم فى ضوءها توجيه سائر العملية التعليمية، وما تصاحبها من أنشطة وممارسات فى الميدان التربوى. فالإصلاحات الحقيقية فى أى نظام تعليمى هى تلك الإصلاحات التى تشمل شكل ومحتوى الأنشطة التربوية التى تتم داخله، ونمط العلاقات البنوية الثقافية والاجتماعية التى تتم بها ومن خلالها العملية التربوية.

إضافة إلى أهمية توفير البرامج التعليمية الملائمة لفئة الأطفال المتدرسين، ويجب التركيز أيضاً على الإحاطة بفئة الأطفال غير المتدرسين، وتعتبر هذه الشريحة من أكثر الفئات احتياجاً للرعاية والحماية من أخطار تعرضهم للانحراف والجروح، والتى تستوجب توفير كل الآليات والبرامج ووضع الخطط الكفيلة بانتشالهم من وضع التهميش إلى وضع منظم ومؤطر، يمكنهم من الاندماج فى المجموعة، ويمنحهم الأمان والتوازن الاجتماعى، حيث يستوجب إلحاقهم - خاصة المتسربين منهم عن الدراسة فى سن مبكرة، والذين تجاوزت سنهم السن الخاصة بالمرحلة التعليمية التى يزاولونها - بمؤسسات تقنية وتكوينية تكون أكثر تناسباً مع أعمارهم، وتمكنهم من التوافق مع ما يتاح من إمكانيات ذهنية وجسدية ونفسية.

ولا شك إذن أن البيئة المدرسية الجيدة تُقضى إلى تعليم، جيد يمكن من خلاله تحقيق الأهداف التربوية المرصودة، ولكن تبقى الأوضاع الاقتصادية والإمكانيات المادية للدولة هى الكفيلة بتحقيق بيئة مدرسية متكاملة العناصر من حيث ساحات النشاط والمرافق وسعة الأقسام، إضافة إلى المكتبات والمختبرات وأجهزة الكمبيوتر ووسائل الترفيه... إلخ. من هنا تدعو الحاجة إلى إعادة النظر فى البنى المعرفية والهياكل التربوية، لا سيما المعلم، لزيادة وعيه الثقافى، واستعادة دوره الريادى فى المجتمع، إضافة إلى قدرته على توظيف إنتاج جيل مبدع للمعرفة العلمية يحقق نقلة حضارية نوعية.

إن نجاح رسالة المعلم فى ظل العولمة مرهون بقدرته على غرس التربية الأخلاقية والثقافية والعلمية فى نفوس الأطفال، وتنمية أطهرهم المعرفية والمهاراتية، الأمر الذى ينعكس أثره بشكل مباشر على المجتمع، وعلى مكوناته المختلفة، وصولاً لتطويره ولحاقه بركب

الحضارة الإنسانية التي تعيش اليوم حالة المعقول واللامعقول معاً، الممكن وغير الممكن، المتمثلة في العولمة ونتائجها المعرفية والتكنولوجية، التي وضعت المعلم على مفترق الطريق، فإما أن يكون معلماً منطوياً على نفسه متحوصلاً في شرنقة الماضى الكلاسيكى التقليدى، معتبراً وظيفته الأساسية هي نقل المعلومات وحشوها في أذهان الطلاب من خلال أساليب تلقينية، وهو مصدر المعرفة الوحيد، والطالب في وضعية المتلقى الخاضع لسلطته التنفيذية، نافياً بذلك دور الجدلية والحوار والندية في تنمية الشخصية وتعزيز استقلالها - وإما معلماً متجدداً ساعياً وراء تطوير ذاته، مستخدماً أساليب متعددة وأسلحة غير تقليدية من أجل رفع قدرات المتعلمين واستثارة دافعيتهم نحو القيادة في المجالات كافة، منطلقاً معهم إلى فضاء الحرية والبحث العلمى، مساهراً لعصر تنفجر فيه المعرفة العلمية والتكنولوجية.

5-3-2 الهدف العام:

وضع أسس لأطر تربوية تعمق الإحساس بالهوية العربية والتوجه نحو المستقبل في ضوء قيم التقدم وثقافة العلم.

5-3-3 الأهداف الفرعية:

- مواءمة التشريعات العربية مع ما ورد بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- وجوب توحيد سنوات مجانية التعليم وإجباريته على الأطفال كافة، على ألا يقل التعليم الأساسى عن اثنتى عشرة سنة على صعيد الدول العربية.
- معاقبة الوالدين عند التأكد من إهمالهما وتسببهما في انقطاع الأبناء عن الدراسة.
- سن التشريعات والقوانين الصارمة والواضحة التي ترفع من مستوى تجريم من يعرضون الأطفال للخطر، نتيجة للإهمال أو الأخطاء الناجمة عن التشخيص غير السليم أو العلاج الختأ.
- إرساء مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والإنصاف على الأطفال كافة، بدون استثناء أو تمييز أو إقصاء.
- تطوير مؤسسات التنشئة التربوية حتى تواكب متطلبات النشء في عصر الحداثة والتكنولوجيات العصرية.
- تمكين الأطفال من تعديل ورسم معالم الضوابط التربوية والاجتماعية والثقافية العربية

المتحضرة المواكبة للمستحدثات العالمية.

- تعميم التعليم قبل المدرسى على الأطفال البالغة أعمارهم سن السنوات الخمس.
- التصدى لظواهر الإخفاق والتسرب والانقطاع المدرسى لدى الأطفال.
- مراجعة برامج التكوين الأكاديمى الخاص بالإطار التربوى وتوحيدها على جميع الدول العربية، وذلك من خلال وضع مقررات دراسية حول مجالات: حقوق الطفل والإنسان، وفنيات التواصل والإنصات، وسيكولوجية الطفل والمراهق، وعلم الإجرام، والصحة.
- توحيد الرسائل والمضامين التربوية الموجهة لفائدة الأطفال بين المدرسة والعائلة، بهدف تلقى الطفل خطاباً يقيه التذبذب النفسى، ويمنحه الاتزان والتأقلم الاجتماعى.
- إكساب النشء، ذكوراً وإناثاً، عن طريق مناهج التربية والتعليم، المعارف الحياتية وفنيات التعامل التى تمكنه من التفتح على العالم ومواكبة عصر العولمة والتكنولوجيات الحديثة التى تتناسب مع الثقافة العربية.
- الاعتماد على مناهج التربية والتعليم كوسيلة تربوية، ثقافية، اجتماعية، تمكن الطفل من استثمارها لفائدة التنمية المجتمعية والوطنية.
- دعم تربية النشء، ذكوراً وإناثاً، على المواطنة ودعم التنشئة الاجتماعية العربية المعتدلة، التى تمكن كل طفل من تحقيق نموه النفسى - الاجتماعى المتوازن.
- غرس القيم وتربية النشء على الأخلاق الحميدة، والسلوك القويم، وروح المسؤولية والمبادرة.
- جعل النشء، ذكوراً وإناثاً، قادراً عن طريق التربية والتعليم من التمرس على قواعد العيش الجماعى، والتأقلم والتعامل والاندماج الاجتماعى.
- تقديم المعارف الحياتية والثقافية والعلمية التى تؤهل الطفل والشباب من التفتح على العالم، والقدرة على التمييز والاستقلالية، وأخذ القرار، والاعتماد على الذات.
- تدريب الأطفال والشباب، فى الإطار التعليمى التربوى، على المبادرة والمشاركة والتطوع والإبداع الجماعى والإنتاج العلمى والثقافى.

5-3-4 آليات التنفيذ

5-3-4-1 فى مجال الموارد البشرية

- إحداه مركز عربى للدراسات والتوثيق والتكوين فى مجال رصد السلوكيات المنافية للعقد الاجتماعى، وبحث سبل وقاية الأطفال وحمايتهم من مظاهر الانحراف ومخاطر الجنوح.
- إحداه منظومة معلوماتية عربية للتكوين عن بُعد (عبر الإنترنت) حول محاور تتعلق بوقاية الأطفال من الجنوح والانحراف وسبل الوقاية والحد منها.
- تحفيز الإطار التربوى مهنيًا وشخصيًا (عن طريق الترقيات والمنح).
- تنمية مهارات الإطار التربوى، وذلك عن طريق وضع الاستراتيجيات الوطنية والعربية للتكوين المستمر: تنظيم دورات تكوينية، وملتقيات وندوات، وأيام دراسية، بهدف تبادل التجارب والخبرات والزيارات الميدانية.
- تكثيف الدورات التكوينية ذات الطابع الإعلامى والتنقيفى لفائدة العاملين فى الحقل التعليمى التربوى حول كيفية التعامل والتصرف مع الأطفال والمراهقين بما يتناسب مع أعمارهم وشخصياتهم واتجاهاتهم وإمكانياتهم الفردية.
- توجيه حلقات الحوار مع الأطفال فى إطار ديناميكية المجموعات، بما يمكنهم من أخذ الكلمة والتعبير عن آرائهم والمشاركة بكل حرية واستقلالية.
- تركيز منابر الحوار بالمؤسسات التربوية وتعميمها لما تحدثه من نقلة نوعية فى العلاقات داخل هذه المؤسسات يديرها التلاميذ وينخرط فيها أساتذة مؤطرون، وتخصص لمناقشة كل المواضيع والقضايا والمشاكل التربوية والبيداغوجية والاجتماعية للتلميذ، ويدعى لحضورها شخصيات وطنية.
- بعث خطة مرشد تربوى يضطلع بمهمة الإرشاد والتوجيه والتنقيف التربوى لفائدة الإطار التربوى والطفل وأسرته.
- توفير المنشطين المختصين بما يجعل أنشطة مؤسسات الطفولة ودور الشباب عصرية ومتطورة، تتناغم مع المحيط والسياس العام ومتطلبات الأطفال والمراهقين والشباب، وذلك بهدف توظيف طاقاتهم، مما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع.
- يكون من ضمن معايير اختيار المعلم أن يخضع للاختبارات الشخصية، وذلك لما له من دور بارز فى توصيل المعلومات للطلبة متى توفرت فيه سمات معينة. مع الأخذ فى الاعتبار أن يتم اتخاذ الأسلوب الأمثل والأحدث فى طرق توصيل المعلومات .

5-3-4-2 فى مجال المناهج والبرامج:

- إتاحة فرص مناسبة للتلاميذ غير القادرين على مواكبة نسق التعليم العادى.
- إدراج أنشطة تعليمية تطبيقية متنوعة لفائدة التلاميذ حول المهارات الحياتية وكيفية تعامل الفرد مع المجموعة، تعرفهم على آداب الحديث والتصرف الاجتماعى بالتركيز على المبادئ والثقافة العربية وتتماشى مع متطلبات العصر.
- وجوبية إلحاق الأطفال المنقطعين عن الدراسة فى سن مبكرة، والذين تجاوزت سنهم السن الخاصة بالمرحلة التعليمية التى يزاولونها بمؤسسات تقنية وتكوينية، تكون أكثر تناسباً مع أعمارهم، وتمكنهم من التوافق مع ما يتاح من إمكانيات ذهنية وجسدية ونفسية.
- رعاية الأطفال الذين يظهرون سمات سلوكية محفوفة بالمخاطر.
- تطوير طرائق التدريس وأساليبه والابتعاد عن أسلوب التلقين، وإعطاء مكانة أكبر للأساليب التفاعلية القائمة على الحوار والمناقشة.
- تطوير طرائق التقييم المدرسى والتعليمى لمستويات التلاميذ، وعدم الاقتصار على تقييم الجانب الذهنى المرتبط بالذاكرة فقط، بل تجاوزه لتقييم الجانب النفسى والإدراكى والاجتماعى للطفل.
- التقليل من البرنامج التعليمى (المستوى الكمى) بما يمكن من تجويد نوعية التعليم والارتقاء به إلى مستوى التربية والثقافة والتوعية (المستوى النوعى).
- وضع أدوات ومناهج ملائمة وفعالة، بما فى ذلك إنتاج الكتب والمجلات والمطويات والملصقات وغيرها من المواد التعليمية والمحاضرات وتوسيع دائرة المشاركين والمستفيدين منها.
- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فى شأن بعض المدرسين الذين يسيئون للمهنة.

5-3-4-3 فى مجال الحياة المدرسية (الأنشطة الثقافية والترفيهية والاجتماعية

والرياضية، والتواصل مع الأولياء، والانفتاح على المجتمع المحلى):

- تركيز الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية القادرة على استيعاب الطفل، ذكوراً وإناثاً، داخل المؤسسات التربوية والابتعاد عن الأساليب المملة التى تفتقر للتجديد والتفاعل، الأمر الذى يجعل الطفل ينفرها.

- انفتاح المدرسة على محيطها ودعم علاقتها مع الأولياء من منطلق ما للأسرة من أدوار مهمة في معاضدة الفعل التربوي الموجه لفائدة أطفالها، ذكوراً وإناثاً.
- تأطير المحيط المدرسي، وذلك بالقضاء على ظاهرة "الساعات الجوفاء بين الدروس" وتنظيم أوقات فراغ التلميذ بالأنشطة الموازية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الأنشطة الثقافية والرياضية.
- توعية المجتمع المدرسي بأهمية التعاون والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
- الارتقاء بأنشطة الحياة المدرسية وجعلها أكثر إسهاماً في عملية التنشئة الاجتماعية للمتعلم، ذكراً كان أم أنثى (انتخاب نواب الأقسام بهدف تعويد الأطفال منذ الصغر على ممارسة الحياة السياسية، تمثيل التلاميذ بمجلس المؤسسة، أنشطة الحياة المدرسية، النوادي الثقافية، المشاريع التربوية، إنجاز الأعمال التربوية والأنشطة العلمية ضمن العمل في فريق).
- ضرورة العناية بمتابعة الوضع النفسي للتلاميذ في المراحل الدراسية، خاصة في فترة المراهقة، بقصد توفير مزيد من الرعاية والإحاطة بالأطفال والمراهقين الذين يمرون بفترات إحباط، ومحاولة تجنيبهم التسرب المدرسي والانغلاق على الذات أو الوقوع في وضعيات تهديد.

5-3-4-4 في مجال البنية التحتية والتجهيزات:

- تأهيل المؤسسات التربوية التعليمية، وتهيئة الفضاءات المدرسية، وتوفير التجهيزات والوسائل التعليمية واللوجستية، ودعمها بالموارد البشرية الضرورية لتأمين المرافقة التربوية والصحية والنفسية والاجتماعية المناسبة للأطفال.
- تطوير مؤسسات الطفولة ودور الشباب من حيث البناءات والتجهيز.
- تأهيل المؤسسات التربوية التعليمية وملاءمتها مع خصوصية المراحل العمرية والنفسية للنشء، ذكوراً وإناثاً.
- توفير الظروف والفرص (على مستوى الأقسام) التي تسمح للتلاميذ بالتفاعل مع بعضهم البعض مع مرافقة من طرف المربي، الذي لم يعد دوره في هذا الإطار دوراً تلقينياً، بل دوراً فاعلاً ومحركاً للمجموعة.
- تقريب المؤسسات التربوية من التجمعات السكنية وحسن انتشارها لاستيعاب كل من هم في سن التمدرس دون تمييز أو استثناء أو إقصاء، وإعطاء الأولوية للأطفال والشباب

المنتمين إلى الأسر محدودة الدخل والقاطنين بالأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية والمناطق الريفية.

- بعث فضاءات ترفيهية ورياضية تهدف إلى توجيه وتوظيف قدرات وطاقات الأطفال و المراهقين نحو الاستفادة من أوقات فراغهم.

4-5: في مجال مؤسسات المجتمع المدني

1-4-5 : تمهيد

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريكاً أساسياً وفاعلاً في وقاية وحماية وتأهيل النشء من السلوكيات الخطرة والانحراف. ويبرز دورها في جميع المحاور القطاعية التي تتألف منها الاستراتيجيات.

إن بناء أى استراتيجية يستلزم مشاركة المجتمع المدني منذ المراحل الأولى، ويستمر هذا الدور، بدءاً من مرحلة التشخيص إلى الإطار الاجتماعى والثقافى والظروف الحياتية والبيئية، مروراً بمرحلة صوغ الأهداف ووضع السياسات والبرامج والخطط وحشد الموارد المالية والبشرية لها، وصولاً إلى المتابعة والتقييم.

وتكتسب الجمعيات الأهلية (المجتمع المدني)، نظراً لملاصقتها لاحتياجات المجتمع الذى تخدمه، معرفة واقعية بالحاجات والفرص والموارد، مما يؤهلها للعب دور بارز فى الوقاية من الانحراف، حيث إنه من المعروف ارتباط ظاهرة الجنوح والانحراف بمحددات ثقافية واجتماعية وبيئية ذات خصوصية مرتبطة بالمكان الجغرافى والمجموعة التى تعيش فيه وتربط أفرادها بروابط عائلية وإثنية ومهنية واقتصادية. من هنا يستطيع المجتمع المدني أن يقدم حلولاً فعالة، وذلك عبر تدخلات ونشاطات من شأنها التأثير والحد من أسباب الانحراف.

4-5 - 2 : الهدف العام:

المساهمة فى وضع إطار تشريعى يؤمن الحماية للنشء وتعزيز قدرات الجمعيات والمؤسسات المدنية، لتكون قادرة على التخطيط لبرامج فعالة لحماية النشء من الانحراف والمساهمة فى تنفيذها وتقييمها.

3-4-5: الأهداف الفرعية:

- مساهمة المجتمع المدني فى توعية وتنقيف النشء, ذكورا وإناثاً, فيما يتعلق بمخاطر الانحراف وسبل مواجهته.
- مساهمة المجتمع المدني فى تمكين وتنقيف الأهل فيما يتعلق بمخاطر الانحراف وسبل مواجهته.
- العمل على كسب الدعم من جانب شركاء التنمية (الدولة - القطاع الخاص - المجتمع المحلى).
- العمل على رصد ومتابعة الأسباب والظواهر المؤدية للانحراف, وفضح من يدفع النشء, ذكورا وإناثاً, إلى سلوكيات الانحراف, وتوثيق الحالات وجعلها فى متداول الجمهور العام.
- المساهمة فى التنسيق على المستويين الوطنى والمحلى فيما يتصل ببرامج رعاية النشء, ذكورا وإناثاً, وحمايته من الانحراف.

4-4-5 : آليات التنفيذ:

- تنظيم استشارات مع المجموعات المكونة للمجتمع ومع النشء, لضمان قابلية التطبيق ولاكتشاف الثغرات غير المغطاة بالحماية القانونية.
- تعريف المهنيين المتعاملين مع النشء ومع الشباب والأطفال بالنصوص القانونية الصادرة فى شأن هذه الشريحة من المجتمع, وذلك عن طريق تنظيم دورات تعد لهذا الغرض.
- وضع آلية قانونية لمحاسبة ومعاقبة من يدفع بالأطفال والشباب إلى الانحراف والترويج لهذه الآلية.
- تدريب المهنيين المتعاملين مع الشباب والأطفال على التخطيط والبرمجة, واعتماد منهجيات علمية مستندة إلى معطيات إحصائية وقياس الجدوى والأثر.
- اعتماد منهجيات متنوعة لتقديم الخدمات فى مجال الوقاية الشاملة والوقاية المتخصصة

فى مراكز رعاىة ووقاىة والأطفال، خاصة الأطفال المعرضين للانحراف من جراء المشاكل السلوكىة والشخصىة، والسعى لتأمين الشروط التى تساعد الطفل، ذكراً كان أم أنثى، على التفاعل مع محىطه دون انتزاعه من بىئته، وذلك عبر:

← التنشيط الاجتماعى للنشء: تنظيم نشاطات فنىة، مسرحىة، ثقافىة، لاجتذابهم واستقطابهم إلى مركز الجمعىة أو ذهاب الفريق إلى حىث يعىش النشء، بغىة كسب ثقته وجذبه إلى نشاط الجمعىة.

← التدخل الاجتماعى: وضع برامج إجرائىة حسب خصوصىة كل وضعىة.

← الدعم النفسى: تقديمه للأسر المفككة أو المهمشة ننتىجة الظروف الخاصة التى يمر بها النشء، ذكوراً وإناتاً، من خلال الدعم النفسى وتوجىه حىاتى ومهنى.

← بناء مهارات اجتماعىة ومواطنة تعزز استقلالىة وثقة الطفل بنفسه.

← العمل على محو الأمىة، والدعم والتوجىه التربوى للأطفال والشباب والعائلات.

← وضع برامج متابعة بعد التأهىل لضمان عدم عودة الطفل إلى السلوكىات المنحرفة.

▪ تعزيز مشاركة النشء فى مجال الخدمة المجتمعىة ومساعدة الأقران الذىن يعانون مشاكل.

▪ تمكىن النشء من المشاركة فى البحث وتجمىع البىانات والمعطىات، وتحلىلها واستنتاج الحلول الملائمة فى المجالات التى تخصه.

▪ تنظيم حلقات وجلسات تثقىف وتوعىة مرتكزة على أسالىب جذابة (مسرح، فنون...).

▪ التمكىن الاقصادى عبر مشاريع قروض صغىرة، لاستدرار موارد تساعد فى تماسك العائلة وتأمين مستلزمات الحىاة.

▪ تثقىف الأهل على التعامل مع مظاهر الانحراف وتحسىن قدرتهم على اكتشاف علاماته.

▪ المساهمة فى وضع خطة للتأثرى على أصحاب القرار، بهدف تبنى سىاسات وقوانىن تضمن الوقاىة من الانحراف.

▪ إدارة نشاطات متنوعة تهدف إلى التروىج للأسالىب البدىلة لملء أوقات فراغ النشء: مثل الرىاضة والفنون.

▪ إتاحة مجال التشىكى والإبلاغ ومتابعة الشكاوى أمام السلطات والجهات المختصة.

- إنشاء خط مجاني للعموم للتوجيه والإرشاد, يتيح للمتصل الحصول على المعلومات المفيدة, ويساعده بالتوجه إلى مركز الدعم والمساندة للحصول على الخدمة.
- إيجاد آلية وطنية على شكل شبكة تكون إطاراً لنقل وتبادل المعلومات والتجارب الناجحة والممارسات الفضلى.
- انفتاح الجمعية والتنسيق والتكامل بينها وبين السلطات المحلية والهيكل الحكومية بجميع مكوناتها, قصد تنظيم استشارات منتظمة لوضع خطط وبرامج مشتركة وبمشاركة النشء.

5-5: في المجال الصحي

5-5-1 تمهيد

يأتي الاهتمام بالجوانب الصحية التي تخص النشء كمنهج أساسي للوقاية من مخاطر الجنوح وظواهر الانحراف لديهم، لما لها من أهمية بالغة في تكوين شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه خلال مسيرة حياته.

وبما أن الرعاية الصحية الأولية هي الرعاية الأساسية التي تُتاح على نحو شامل للأفراد والأسر في المجتمع بوسائل تمكن أفراد المجتمع من تحمل تكاليفها على نحو مقبول، فإن هذا الأمر يجعل المريض هو محور اهتمام النظام الصحي الذي يتم من خلاله وضع الخدمات وتنظيمها بناءً على احتياجات المريض.

إضافة لذلك، فإن الرعاية الصحية التي تقدم للنشء تعد من المؤشرات المهمة على جودة الخدمات المقدمة من الدولة.

حيث إن هذه الخدمة تقدم للأطفال في مرحلة حساسة من أعمارهم يمكن أن تعالج الخلل الذي يحدث في مراحل النمو وتطوره، وتقدم له العناية اللازمة لتلافي أي مخاطر قد تحدث.

وعليه فإن الصحة العامة، التي يتمتع بها الفرد سواء من الناحية الجسدية البنيوية، أو من الناحية العقلية، أو في جانب الصحة النفسية، كلها جوانب تتفاعل مع بعضها البعض منذ المراحل الأولى لحياة الطفل التي تستلزم النهوض بمستوى الرعاية الصحية.

5-5-2 : الهدف العام

العمل على الارتقاء بالصحة البدنية والنفسية للنساء، ذكوراً وإناثاً، بما يعزز قدراته على التعليم الجيد والأداء المهارى المتميز.

5-5-3 : الأهداف الفرعية

- تطوير التعليم والتدريب والأبحاث العلمية فى مجال طب الأطفال، لتجنب المؤثرات السالبة التى تنجم عن الاعتلال الصحى.
- العمل على الارتقاء بالخدمات الصحية البدنية والنفسية والذهنية المقدمة للمجتمع بشكل عام، بحيث يعود بنتائج إيجابية على صحة النساء، ذكوراً وإناثاً.
- العمل على رعاية صحة الأم أثناء الحمل، لخفض نسبة وفيات الأمهات ونسبة الوفيات بين الأطفال أثناء فترة الحمل، والارتقاء بالصحة العامة للأم.
- العمل على تقديم خدمات صحية متكاملة للنساء، ذكوراً وإناثاً، للارتقاء بحالتهم الجسمية والصحية والنفسية والروحية فى إطار متكامل.
- العمل على مواجهة المخاطر التى يتعرض لها النساء، ذكوراً وإناثاً، بسبب الممارسات الضارة، كختان الفتيات والزواج المبكر.
- العمل على تطبيق جميع عناصر الجودة فى تقديم الخدمات الصحية.

5-5-4 : آليات التنفيذ

- استصدار التشريعات والقوانين المشددة التى تجرم الأخطاء الطبية التى ترتكب بحق الأطفال والشباب.
- إنشاء هيئة صحية للطفولة والشباب بفروعها المتعددة فى الأقطار العربية، تقوم بالإشراف والمراقبة على أعمال الجهات ذات العلاقة بالشأن الصحى للأطفال والشباب، تكون مزودة بقواعد بيانات طبية تتيح لها الوقوف على طبيعة تقديم الخدمة، وتعمل على تطوير برامج رعاية الأمومة.
- شمول الأطفال بنظام التأمين الصحى منذ اللحظات الأولى لولادتهم.

- تشجيع الأبحاث العلمية فى مجال طب الأطفال ورصد الميزانيات المخصصة لها.
- الاهتمام بالأمهات الحوامل وشمولهن بالتأمين الصحى.
- الاهتمام بالتوعية الصحية للأطفال والشباب والأمهات الحوامل.
- تطبيق نظام الرعاية الأولية بجميع البلدان العربية.
- تحمل مؤسسات المجتمع المدنى مسؤولياتها تجاه الصحة العامة للأطفال والشباب.
- رصد الميزانيات لتشجيع الأبحاث فى مجال طب الأطفال.
- وضع شرط للتدريب على البرامج الصحية التى يتلقاها الممارسون فى مجال طب الأطفال للحصول على رخصة مزاوله المهنة.
- دعم البرامج المتعلقة بالتوعية بمخاطر تناول الأدوية دون الرجوع للطبيب, وأهمية النظافة الشخصية.
- تدريب وتأهيل الكوادر الطبية والتمريضية المتخصصة فى مجال رعاية الأم الحامل.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للنشء, ذكوراً وإناثاً, من التغذية المناسبة التى تتناسب مع مراحل نموهم المختلفة.
- تنظيم موائد مستديرة ودورات توعية لفائدة النشء, ذكوراً وإناثاً, لإكسابهم عادات صحية سليمة.
- دعم البرامج المتعلقة بحفظ الصحة وبالأطعمة.
- العمل على إيجاد بيئة صحية آمنة للنشء, ذكوراً وإناثاً, عن طريق توفير: متنزهات, حدائق, ملاعب...
- استحداث أجهزة رقابية طبية مستقلة على دراية وكفاءة عالية فى تحديد الأخطاء الطبية بدقة والمتسببين فيها.
- التحديد الدقيق لمستويات الأخطاء الطبية فى التشريعات المستحدثة.

5-6: فى المجال الاجتماعى

5-6-1: تمهيد

إن جنوح الأطفال والشباب يشكل ظاهرة تلقى بظلالها على جميع المجتمعات، ومنها المجتمعات العربية، حيث تؤثر تلك الظاهرة بصورة مباشرة في حياة الأطفال وهم يرسمون خطاهم الأولى في هذه الحياة.

وما يدفعنا اليوم إلى تدارس واقع هذا الانحراف هو ذلك التهديد المتنامي الذي تفرزه تلك الظاهرة، وما تعكسه على أمن المجتمعات ومسيرتها التنموية، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار النسبة العديدة للأطفال في عالمنا العربي، التي تقارب نحو 40% من نسبة السكان، وهي نسبة لا يمكن الاستهانة بها.

إن من بين أهم تلك القضايا، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، إشكالية مشكلة الفقر، وما تؤدي إليه من انحرافات جسيمة، وما تؤدي إليه أيضاً من بروز ظواهر انحرافية خطيرة، كانتشار المخدرات والاستغلال الجنسي بين الأطفال.

إن هذه المشكلة العويصة تحتاج وجوباً إلى تمكين الأسرة العربية اقتصادياً، وعلى نحو خاص الفئات الأشد حرماناً في المجتمع، التي عادة ما تكون "أكثر عرضة للتأثر بالظواهر السلبية"، وتحسين مستوى البرامج والخدمات الموجهة للأطفال، كالبرامج التعليمية، والصحية، والتي تدخل في نطاق الدفاع الاجتماعي.

وهناك حقيقة مهمة يجب ألا نغفلها عندما نبحث في مشكلات النشء العربي، وما تؤدي إليه من انعكاسات ومخاطر وبروز ظواهر الانحراف، ألا وهي أننا أمام فيضان ثقافي عارم، منه ما هو محرض على العنف بصورة مباشرة، ومنه ما هو مؤد، بشكل أو بآخر في نتيجته النهائية، إلى العنف والعنف المضاد، غير أننا لم نتحسب لذلك، لذا نجدنا حائرين في كثير من الأحوال، بل وتائهين أحياناً، حيال الموقف الواحد.

إن أخطر ما في تلك الصورة العالمية الآن هو الانتشار السريع للأساليب الثقافية الحديثة، إذ لم يعد تكوين الأسرة المثالية أمراً سهلاً وميسراً في ظل تلك المتغيرات المتشابكة الناتجة عن اختلاط الثقافات في عالمنا المعاصر، مما خلف بيئة قاهرة لا تستجيب لمتطلبات الإنسان. وأضحت مؤشرات التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار الأسري جلية واضحة، الأمر الذي يدعونا إلى اليقظة والحذر الاجتماعيين والتخطيط لبرامج التدخل الاجتماعي المبكر، تحسباً للصدمات والمفاجآت والمخاطر الاجتماعية على الأسرة والتي لم

تكن فى الحساب.

كما أن تأثير بعض مضامين وسائل الإعلام التى تنتشر عبر الفضائيات على النشء أشد خطورة وفاعلية، لأن النشء عادة ما يكون فارغ البال، ولديه استعداد فطرى للتأثر وامتناس كل ما هو جديد، مما يؤثر فيه سلباً كأفلام ومسلسلات الرعب والجنس والجريمة. إن هذا الأمر غالباً ما يصحبه كثير من الضغوطات والتناقضات النفسية، وتولد لدى الطفل استعدادات مؤكدة للانحراف، تتمثل فى الممارسة الجنسية المبكرة بما يصاحبه من ظهور عادات سيئة لتصريف الشهوة كاللواط والسحاق والعادة السرية والزنا والانصراف عن الزواج الشرعى، وتصعد قيم الحياة الزوجية وأسس استقرارها، وظهر الممارسات للأخلاقية الجماعية، كالحفلات الراقصة الماجنة والنوادي الخليعة الماجنة العارية، والاعتداء الجنسى على الأطفال، وضياع الأمن على الأعراض وانتشار الجرائم الخلقية، وانتشار دور البغاء، وانتشار ظاهرة مجهولى النسب وزنا المحارم.

ويزداد الأمر سوءاً مع عدم الرقابة على ما يشاهده الطفل من أفلام الجنس والجريمة، والردائل التى يمكنه الاطلاع عليها عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة بصورة مفعمة بالإثارة، وينطبق ذلك أيضاً على مجال الإعلانات، كإعلانات عن التدخين وعروض الأزياء شبه العارية.

وعلى الجانب الآخر، فإنه يجب علينا ألا نغفل التأثيرات السلبية الكبرى التى يعكسها غياب تلك الشريحة من العلماء الأفاضل بما يمثلونه من قدوة حقيقية لأبنائنا من ناحية، وغياب ما تضيفه عبقريتهم عليهم من ناحية أخرى، ليحل محل تلك القيمة المهمة تمجيد المطربين والفنانين على حساب بقية شرائح المبدعين والعلماء، والنشاطات الشبابية التى هى أحق بالتقدير والتعريف بها، والتنبيه إليها.

5-6-1 : الهدف العام

تفعيل تبنى قيم التنمية وروح التضامن الاجتماعى والثقافى.

5-6-2 : الأهداف الفرعية

- التعرف على رغبات الأطفال والشباب المراد تحقيقها، واكتشاف المهارات والمواهب الكامنة لديهم ومتابعتها حتى لا تخرج عن المألوف.

تتمية القيم الشخصية والاجتماعية التي تعلمها النشء، ذكوراً وإناثاً، أثناء عملية التنشئة الاجتماعية.

- توظيف أدوات الثقافة في تنمية الجانب الإبداعي والابتكاري للطفل والشباب.
- إشاعة مظاهر الإبداع في الأجواء البيئية المحيطة بالنشء.
- إكساب النشء، ذكوراً وإناثاً، مهارات الحياة الأساسية في تقدير الذات وحل المشكلات وتقبل الآخرين واتخاذ القرار.
- التقليل من مظاهر العنف والتسلط التي تمارسها الأسر نحو أطفالها.
- تقديم الدعم النفسى: من خلال مساعدة النشء، ذكوراً وإناثاً، على فهم الذات وإكسابه مهارات الضبط الذاتى.
- تقديم الدعم الاجتماعى للنشء، ذكوراً وإناثاً، وإكسابهم اتجاهات إيجابية نحو المجتمع وإشراكهم فى الأعمال التطوعية.
- تأهيل الكوادر العاملة فى المجال الاجتماعى (إخصائين اجتماعيين ونفسيين ومرشدين تربويين ومرشدين نفسيين وإخصائى قياس وتقويم للأمراض الاجتماعية والنفسية).
- تدريب الأطفال والشباب على القيادة والتبعية المستنيرة وتحمل المسؤولية.
- اعتماد مقاربات اجتماعية خصوصية بالأحياء ذات الكثافة السكانية العالية تستهدف الأطفال بالشارع.
- دعم العمل الاجتماعى بمؤسسات مختصة فى الدفاع الاجتماعى تعنى بالأطفال ذوى الحاجات الخاصة.
- إرساء آلية اليقظة الاجتماعية التى يسهم فى إثرائها المتدخلون الاجتماعيون الميدانيون من خلال ملاحظاتهم والمؤشرات التى يحصلون عليها لبعض الظواهر أو السلوكيات الاجتماعية السلبية.
- اعتماد مقاربات وقائية تستهدف الفئات الهشة (المنقطعين مبكراً عن التعليم، والأطفال الفارين من منازلهم ...).

5-6-3 : آليات التنفيذ

- إنشاء مراكز بحثية خاصة بالأطفال والشباب ورصد ميزانيات خاصة بها.
- العمل على تكوين هيئة تنمية تتبع جامعة الدول العربية، تشارك فيها الأقطار العربية، كل بإمكاناته، تختص بعلاج مشكلة الفقر، وتعنى فى الدرجة الأولى بتحسين الأحوال المعيشية للسكان الأشد فقراً، والانتقال بهم من منهجية الرعاية إلى التنمية ليصبحوا أعضاء فاعلين فى المجتمع.
- تكوين لجنة من المختصين فى المجالات الاجتماعية والنفسية والتربوية والحقوقية، تعنى بالتصدى لوسائل الإعلام ذات المضمون السلبى، وتمنح الصلاحيات الكاملة لسحب تراخيص القنوات التى تبث المواد الإعلامية التى تستثير غرائز الشباب.
- استصدار التشريعات والقوانين المشددة التى تجرم الإعلام غير المفيد، الذى يحمل الشباب على الاستثارة، أو يحمل مواد محرضة على العنف أو التطرف.
- استصدار التشريعات والقوانين المشددة التى تجرم زواج القاصرات.
- اعتماد برامج التدخل الاجتماعى المبكر التى تعالج مشاكل الأسر المتصدعة قبل مرحلة اللجوء للمحاكم، لتجنيبهم الشرخ الناتج عن الوصول للمحاكم، والذى يصعب معه تقديم العلاج المناسب فى ظل الطبيعة الشرقية للأسرة العربية.
- إنشاء مراكز متخصصة فى مجال الأسرة والحياة العائلية، تعنى بتقديم الاستشارات للمقبلين على الزواج من خلال إخضاعهم لدورات إجبارية فى العلاقات الزوجية والأساليب التى تمكنهم من تجاوز مشكلاتهم، وكيفية تكوين الأسرة الصالحة، ودعمها بالمختصين فى المجالات الاجتماعية والتربوية والنفسية والدينية ...
- إخضاع المقبلين على الطلاق لدورات تدريبية فى " الطلاق الناجح "، لتجنيب الأسر - التى لا مفر من انفصال طرفى العلاقة فيها - من انسحاب خلافاتها على النشء، الذى غالباً ما يدفع ثمن هذا الخلاف، على أن تتم هذه الدورات فى حالة وقوع الطلاق لتجنب التشجيع على الطلاق.
- تطوير أدوات اجتماعية لقياس مدى جودة البرامج المستخدمة وملاءمتها للواقع الاجتماعى التى قدمت من أجله بكل دولة.

- تبنى سياسات إعلامية موجهة تدعم الجانب الإبداعي والابتكارى للأطفال والشباب بهدف تسليط الضوء على الطفل والشباب المبدع إعلامياً.
- اعتماد آليات للحوافز للأطفال والشباب المبدعين.
- إلزام الحضانات بتعيين الكوادر الوظيفية ذات الاحتكاك المباشر بالأطفال من الجنسيات الوطنية والعربية للحفاظ على الهوية العربية للطفل.
- إجراء مسوحات ميدانية لرصد المشكلات التى تؤثر على النشء, مثل التسول, والانحراف, وعمالة الأطفال.
- عقد دورات تدريبية وتنقيفية للنشء بهدف دمجهم فى الأسرة والمجتمع.
- تأهيل وتمكين الأسرة من رعاية النشء اجتماعياً ونفسياً.
- دورات فى مهارات الحياة الأساسية للنشء.
- تفعيل دور الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمدارس والمعاهد, وتحديد أدوارهم فى النطاق الاجتماعى والنفسى بعيداً عن إشغالهم بالعمل الإدارى.
- عقد الندوات والمحاضرات التى تشجع الأسرة على تعليم أبنائها وتبرز لهم أهميته وعوائده.
- توفير البيئة التعليمية المشجعة والمحفزة للنشء على الانتظام فى الدراسة, كصرف الوجبات الغذائية والهدايا, التى تجذب غير القادرين منهم وأطفال الشوارع.
- توسيع دائرة انتشار الأندية الاجتماعية والحدائق العامة بالأحياء السكنية.
- تسهيل شروط منح العضوية والاشتراك فى النوادى.
- رصد ميزانيات خاصة لتطوير الأنشطة التعليمية والتربوية .
- تدريب الأطفال والشباب على تحليل الأعمال الفنية ونقدها.
- تنمية روح المنافسة الشريفة بين الأطفال والشباب.

5-7: فى المجال الدينى

5-7-1 : تمهيد

إن الاهتمام بالنشء ووقايته من مخاطر الجنوح والانحراف إنما هو اهتمام بالحاضر والمستقبل معاً، فالمجتمعات الواعية هي التي تقدر مدى أهمية تلك المرحلة من عمر الإنسان أكثر من أى مراحل أخرى. وقد اهتمت الشرائع السماوية بشؤون النشء، والإقرار بحقوق الرعاية المادية والأدبية، والحرص على إحياء الضمير وازعاً داخلياً فى النفس البشرية، وذلك لكونها هي السبيل الذى يكفل تحقيق الاستقامة الخلقية والأمن والسلام الاجتماعيين. ويمكن القول إن التربية الدينية لها أثرها الإيجابي لصالح الفرد والمجتمع بشكل عام، حيث إن حسن الخلق هو من نتائج التربية الأخلاقية وتحقيق الشخصية المتكاملة والقادرة على تحقيق أهدافها وأيضاً تحفظ الصحة والبدن. وهنا يجب الإشارة إلى أنه من المهام الأساسية للتربية العقائدية للنشء، ذكوراً وإناثاً، تكوين ضمير يقظ يستطيع أن يكون لصاحبه الناصح الأمين الذى ينأى به عن التجاوز أو التعدى على الآخرين أو اللجوء إلى إيذائهم، ويكون دافعاً له إلى عمل الخير وحسن السلوك والاستقامة بشكل عام.

ويمكن أن نشير إلى تفسير العلماء للضمير بأنه الوازع الداخلى وهاتف الخير فى أعماق النفوس، ويعمل على ترويض الغرائز والحد من النزوات، ويقف إلى جانب الخير، ويذكرنا دائماً بأن الله معنا، ولا نستطيع أن نخفى عنه شيئاً، ولا سبيل للإفلات من عقابه فى حالة مخالفته وعصيان أوامره.

إن التربية الدينية للنشء، بعدما أثبتت التجارب التربوية أنها خير وسيلة لاستقامة السلوك والأخلاق، هي التربية القائمة على العقيدة الدينية والتوجيه الدينى السليم للنشء، الذى يساعد على تكوين المفاهيم تكويناً واضحاً منتظماً. وهنا لابد من الإشارة إلى أن تدين النشء يقصد به تمسكه بالعقيدة الصحيحة، وأداء العبادات والتحلى بأخلاق المتدين.

ومن الثابت علمياً أن الاعتقاد الدينى فى الإنسان متصل بعقله وروحه وحياته، لذا فإن تنمية الشعور الدينى واحترامه هو علاج للنفس واستجابة للفطرة. والمتمسكون بالعقيدة الدينية هم الأقرب إلى الصحة النفسية والبدنية. فإذا تمت تنشئة الطفل دينياً، وإعلاء مفاهيمه الروحية أثناء تلك التنشئة، فإن نفسه تعلق عن الوقوع فى براثن الجنوح والانحراف، ولن يكون آمناً على نفسه ومجتمعه إلا إذا كان ملتزماً ومؤمناً بالمناهج الدينية والعقيدة الصحيحة.

وهنا يمكن الإقرار بأن كل انحراف فى السلوك إنما ترجع دوافعه إلى الشعور بالمهانة والضعف واليأس. وثبت أن المهانة تيسر طريق الجريمة، وأن المتمسك بالعقيدة الدينية هو

القادر على أن يكون سداً منيعاً لعدم السقوط في حياة الانحراف وارتكاب الجرائم. والكثير من العلماء وخبراء التربية يركزون على ضرورة تقوية شعور الناشئة بالدين، وغرس المعتقدات القوية والإيمان بوجود الله ورعايته وعدله هو الأساس، وبغير هذا الإيمان يضل الإنسان في هذه الحياة، ولذا يجب بذر هذه العقائد المقدسة في القلوب.

5-7-2 : الهدف العام

تفعيل دور المؤسسة الدينية للعمل على تطوير الخطاب الديني لتأكيد التنشئة الاجتماعية السوية، ومواجهة مخاطر الانحراف لدى النشء، والعمل على تعزيز القيم الإنسانية التي تنسجم مع القيم والمثل العربية والمعتقدات الدينية.

5-7-3 : الأهداف الفرعية

- تحقيق الشخصية المتكاملة من خلال التربية الأخلاقية للنشء، وتربيتهم على احترام الإنسانية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات.
- تكوين الضمير كوازع داخلي، للحد من النزوات وترويض الغرائز للنشء.
- تمكين النشء من تكوين مفاهيم صحيحة للسلوك والأخلاق والعقيدة.
- تقوية شعور النشء بالقيم الدينية والمعتقدات القوية.
- العمل على تطوير الخطاب الديني، بحيث يبتعد عن المغالاة والتطرف، والعمل على بث قيم التنمية والتقدم.

5-7-4 : آليات التنفيذ

- العمل على وضع برامج محددة تهدف إلى تفعيل دور رجال الدين في مواجهة ظواهر الانحراف والجنوح لدى النشء، والعمل في إطار الحملات التثقيفية على توعية أولياء الأمور بشأن التنشئة الدينية القائمة على الاعتدال والوسطية، وذلك من خلال اعتماد أسلوب الإقناع والترغيب لا الترهيب.
- تنظيم دورات تدريبية تحت إشراف الوزارة ذات العلاقة، لفائدة القائمين بالدعوة الدينية بشأن مهارات الاتصال والإقناع.

- إنشاء مراكز ومعاهد لإعداد الدعاة، تمكنهم من التعامل مع النشء، وتدريبهم على كيفية إقناع صغار السن وإقامة علاقات مهنية متميزة معهم.
- وضع ودعم المؤسسات الدينية غير الحكومية (إن وجدت) تحت إشراف الوزارة ذات العلاقة، ودعمها في سبيل الاهتمام بالنشء المعرض للانحراف، خاصة أطفال الشوارع.
- قيام المؤسسات غير الحكومية (إن وجدت) تحت إشراف الوزارة ذات العلاقة، بوضع برامج لتدريب المتطوعين من الشباب على كيفية التعرف على العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية للنشء المعرض للانحراف وأساليب التأهيل لهم والعمل على عودتهم للمجتمع والمساهمة في تنميته.
- تنظيم مستوى العمل والتدخل بين الهياكل الحكومية والمؤسسات الدينية غير الحكومية (إن وجدت) وذلك بإخضاع برامجها للإشراف المباشر للوزارة المعنية قصد مساعدة تلك المؤسسات للاضطلاع بدور حيوى ومهم فى مجال وقاية الأطفال من مخاطر الجنوح والانحراف.
- تنظيم حملات إعلامية للتعريف بدور رجال الدين فى مواجهة ظاهرة الانحراف والجنوح

5- 8: فى المجال الإعلامى

5-8-1 : تمهيد

تقوم وسائل الإعلام، ووسائل الاتصال الجماهيرى - بأشكالها المختلفة - بدور مهم فى مجال تزويد وإمداد الفئات الاجتماعية المتنوعة بالمعلومات المتعلقة بالتراث الثقافى، باعتبارها إحدى أدوات نشر الثقافة، وانتقاء المحتوى الثقافى الإيجابى، وحماية الهوية الثقافية، حيث يتمثل التراث الثقافى فى: اللغة، والآثار الحضارية، والأعمال الفنية والأدبية للمفكرين، والمبدعين، والمتقنين، الذين يعبرون عن الأفكار، المبادئ، والآراء التى تعكس الهوية الثقافية للمجتمع.

وتقوم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى بنقل التراث الثقافى من جيل إلى آخر، بما يتضمنه من معايير أخلاقية، وأنماط سلوكية، وأشكال الضبط الاجتماعى، والقيم والمعتقدات الدينية، وما إلى ذلك. ومن أبرز مظاهر الهوية الثقافية: اللغة، والأساليب والأنماط الحياتية اليومية، والمظاهر الخارجية، وغير ذلك. ورغم تعدد الثقافات الفرعية فى

كل مجتمع، فإنها تشترك في الهوية الثقافية المميزة للمجتمع بشكل عام، حيث تقوم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بنقل الثقافات الفرعية والعامّة للفئات، والشرائح، والطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، آخذين في الاعتبار دور مؤسسات التنشئة الأخرى مثل: الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، وما إلى ذلك، كما سبقت الإشارة.

وتتركز إشكالية الإعلام والهوية الثقافية، في أن وسائل الإعلام، ووسائل الاتصال الجماهيري التكنولوجية الحديثة، أصبحت تلعب أدواراً مؤثرة وفعالة في نقل الثقافات المختلفة في العالم، خاصة الثقافات الغربية، تلك التي تمتلك القوة الاقتصادية، وبالتالي أصبحت تهيمن على أشكال ومضامين ما يُبث عبر مختلف وسائل الاتصال (المرئية، المسموعة، والمقروءة) تلك التي تعكس القيم الفردية في مقابل قيم الجماعة، وفقاً لثقافتهم، الأمر الذي يترتب عليه حدوث تأثيرات متناقضة ومتضاربة مع الثقافات الأصلية للمجتمعات النامية، التي أصبحت تستخدم وسائل الاتصال الحديثة دون ضوابط، ودون وعى وإدراك لما تتضمنه من قيم وسلوكيات سلبية، ناتجة عن الانبهار الثقافي المفتوح، وأصبحت تتعرض لما يطلق عليه الاختراق الثقافي، أو الغزو الثقافي، الذي يسعى تدريجياً إلى إحلال القيم الغربية، وتفنيته الهويات الثقافية الأصلية للمجتمعات النامية، خاصة لدى النشء الذين يميلون - بحكم المراحل العمرية - إلى تقليد ومحاكاة الأنماط السلوكية الغربية التي يتعرضون لها، ويتفاعلون معها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مظاهر سلوكية مستحدثة لدى النشء، تختلف بصورة واضحة عن السلوكيات، والقيم، والعادات والتقاليد، والمعتقدات الدينية المميزة للهويات الثقافية الأصلية، ومحاولة تقليد أساليب الحياة الغربية، وتبنى مفاهيم فكرية مستحدثة، فضلاً عن تراجع استخدام اللغة العربية، وظهور لغة مستحدثة، خاصة لدى مستخدمي الإنترنت، والهاتف المحمول، والبريد الإلكتروني، من المراهقين والشباب.

تعد الأعمال الفنية الإعلامية - السينمائية والتلفازية - قوة هائلة في مجال التوجيه الفكري، ونشر المعرفة، وتشكيل الوعي الإنساني، حيث تلعب دوراً مهماً وملموساً في تشكيل الاتجاهات السلوكية، والآراء، والذوق العام، والقيم والعادات، فلم تعد وسيلة للتسلية والترفيه فقط، بل أصبحت أداة رئيسية في التوجيه والتعليم الاجتماعي، وفق نظرية "الغرس الثقافي" التي تركز على التأثيرات الثقافية والاجتماعية لوسائل الإعلام، فالغرس الثقافي "عملية معرفية تتعلق بدور التلفزيون أو السينما في عملية تعلم اجتماعي عرضي، يكتسب الفرد من خلالها سلوكيات متضمنة في الأعمال الفنية الإعلامية، حيث تنعكس آثار المشاهدة على

مدى زمنى طويل، فى صورة تقديرات، وتفسيرات، وأحكام يطلقها الفرد فى المواقف المشابهة لما يشاهده".

والفرد الذى تزيد معدلات مشاهدته للأعمال الفنية التى تتضمن أعمال عنف، أو سلوكيات انحرافية - على سبيل المثال - من المتوقع أن يظهر لديه انحراف متزايد فى معتقداته وإدراكه للواقع. وقد أبرزت نتائج غالبية الدراسات، التى تناولت موضوع العنف والانحراف فى الإعلام المرئى، أن كثافة المشاهدة لهذه النوعية من الأعمال الفنية تؤدى إلى ازدياد معدلات الجريمة، وأعمال العنف، والسلوك العدوانى فى الواقع المجتمعى، مقارنة بالأفراد الأقل مشاهدة لهذه النوعيات.

ويرجع ذلك إلى أن بعض الفئات الاجتماعية، خاصة النشء، يتقبلون ما يعرض عليهم من مشاهد تتضمن أفعال عنف، أو سلوكيات انحرافية، وكأنها أحداث حقيقية وواقعية. فالفرد لا يكون سلبياً إزاء ما يشاهده على الشاشة، بل غالباً ما يضىف عليه، تفسيراته، وآراءه، وتنبؤاته. وتظهر المشكلة بصورة أوضح، حين نلاحظ التنافس المبالغ فيه بين المحطات والقنوات الفضائية، ومنتجى الأفلام السينمائية، ومنتجى الألعاب الإلكترونية، ومنتجى المواقع الإلكترونية، فى محاولة جذب الجمهور بفئاته، وعلى تنوع خصائصه، وثقافته المختلفة، بهدف الربح فى المقام الأول، حيث يستخدم منتجو هذه النوعيات من الأعمال الفنية الإعلامية أدوات ووسائل التطور التكنولوجى الهائل فى مجال المؤثرات السمعية والبصرية، وتقدم فى قالب درامى، أو كوميدى، أو إثارة، ويطلق على هذه النوعية من الأعمال الفنية "فيروس العنف"، باعتبارها مرضاً اجتماعياً، أو وبائياً.

وتظهر خطورة هذه النوعيات من الأعمال الفنية الإعلامية فى إمكانية تقليد النشء لهذه الأفعال العنيفة، أو السلوكيات المنحرفة، خاصة من قِبل الأفراد الذين ترتفع لديهم القابلية للاستهواء، والإيحاء، والتقليد لما يشاهدونه من نماذج سلوكية انحرافية، والذين تنخفض لديهم الضوابط والمعايير الأخلاقية، ويكونون أكثر عرضة للتأثر بما يشاهدونه، الأمر الذى يترتب عليه - على أسوأ تقدير - زيادة معدلات الجريمة فى المجتمع - وعلى أقل تقدير - استثارة السلوك العدوانى لديهم، وتعزيز السلوكيات التى تتسم بالعدائية، والانحراف كأسلوب للتعامل فى حل المشكلات فى المجتمع.

5-8-2 : الهدف العام

وضع أسس توجهات إعلامية قادرة على التعامل الرشيد مع معطيات العولمة والتقليل من الآثار الضارة لوسائل الاتصال الحديثة والحفاظ على الهوية.

5-8-3 : الأهداف الفرعية

- محاولة الحد من الآثار السلبية لاستخدامات وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة، والاستفادة من هذه الاستخدامات لمواجهة التحديات الفكرية والثقافات الوافدة.
- توجيه النشء إلى الاستفادة من الجوانب الإيجابية لمعطيات أبعاد العولمة الإعلامية، وتنمية مهاراتهم فى المجالات المتنوعة من خلال البرامج الإعلامية الملائمة.
- العمل على تحفيز النشء على طرح أفكار وأساليب للحفاظ على الهوية الثقافية من خلال الاستفادة من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت.
- حماية النشء من الانحرافات الأخلاقية المتضمنة فى الأعمال الإعلامية من خلال غرس السلوكيات الإيجابية، والقيم الدينية والأخلاقية.

5-8-4 : آليات التنفيذ

5-8-4-1 على مستوى وسائل الإعلام (الفضائى)

- إعداد برنامج إعلامى (حملة إعلامية)، تتضمن شرح وتفسير ميثاق الشرف الإعلامى العربى، ويُبث فى القنوات الفضائية، والأرضية، على مستوى الدول العربية، وإبراز أهمية حرية التعبير عن الرأى، مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية، وأخلاقيات العمل الإعلامى، على فترات زمنية متقاربة.
- تكوين جماعات للضغط من النقاد، ومن بعض فئات الجمهور، ومن الفنانين، ذوى الفكر المستنير والمسؤولين، يكون دورها مراقبة ومتابعة ما يعرض فى القنوات الفضائية من أعمال فنية إعلامية. ويستلزم هذا الأمر أن يكون هناك برنامج محدد لهذه الجماعات، يهدف إلى الإجابة عن تساؤلات حول ما يقدم فى الأعمال الفنية التى تعرض على الجمهور فى القنوات الفضائية خاصة، من حيث: هل تحتوى رسالة الفيلم، أو المسلسل،

على مضمون يساعد في بناء الشخصية على أسس سليمة؟ وهل يتضمن محتوى جنسياً أو عنفاً مبالغاً فيه؟ أو هل يتضمن خروجاً عن العادات والتقاليد الإيجابية؟، أو هل يساعد على حل مشكلة اجتماعية؟، وما إلى ذلك. وتضم هذه الجماعات المدافعين عن حقوق الطفل، أو المرأة، أو الأسرة ككيان. فالهدف من جماعات الضغط هو مراقبة ومتابعة ما يقدم، ويؤثر في تشكيل الأنماط السلوكية والاتجاهات النفسية، والاجتماعية، والسياسية، حيث تلعب هذه الجماعات غير الرسمية دوراً مهماً في تشكيل الذوق العام، وتحفيز المبدعين، ومناهضة التمييز، ومناصرة المبادئ الأخلاقية، وتغيير الصور النمطية السلبية التي تعرض في الإعلام.

■ إنتاج أفلام تسجيلية، توضح كيفية صناعة الأفلام السينمائية التي تتضمن أعمال عنف، وكيفية استخدام الأدوات والوسائل التقنية الحديثة المبهرة والجزابة التي تجسد أعمال العنف وكأنها حقيقة، يقوم بإعدادها متخصصون في هذا المجال، بهدف إمداد المشاهدين بمعلومات وحقائق وتقنيات هذه النوعية من الأفلام، مثل: المشاهد التي تتضمن (القتل والدماء)، وحوادث السيارات، والطيران، وما إلى ذلك، لتوضيح أن ما يعرض على الشاشة ليس حقيقياً يمكن تقليده في الواقع. على أن تُعرض هذا الأفلام في القنوات الفضائية ذات الشعبية الجماهيرية، على غرار الإعلانات والدعايات، وتعرض أيضاً في المدارس ضمن أنشطة الإعلام المدرسي.

■ إعداد برامج إعلامية تحتوي على رسائل ذات مضامين اجتماعية، وأخلاقية، ودينية، يقدمها الدعاة الشباب ذوو الفكر الوسطى المستنير، تهدف إلى إرشاد النشء وتوجيههم إلى أساليب التعامل مع الآخر، وكيفية حل المشكلات الاجتماعية على أسس أخلاقية ودينية.

■ الاستفادة من القنوات الفضائية الرياضية المنتشرة، لبحث برامج إعلامية تحتوي على المضامين الأخلاقية، وتنمية روح الانتماء الإيجابي، وليس التعصب، واحترام الآخر، والروح الرياضية، ويقدمها الإعلاميون ذوو الشعبية لدى المشاهدين.

5-8-4-2 على مستوى وسائل الاتصال الإلكترونية (الإنترنت)

■ الاستفادة من مواقع الجماعات العربية الـ GROUPS على شبكة الإنترنت، أو إنشاء جماعات جديدة، تهدف إلى طرح موضوعات وقضايا للنقاش عبر المدونات، خاصة الموضوعات المتعلقة بالروح القومية الجماعية، حيث شهدت الآونة الأخيرة بعض

الأحداث القومية التي فجرت ما يطلق عليه "التأكيد على الهوية القومية"، وإشباع الحاجة إلى الانتماء، دون الاتجاه نحو التعصب لهويات بعينها، نظراً لأن المدونات تعد واحدة من أكثر أنماط التعبير انتشاراً في الوقت الراهن، حيث تعكس مختلف الآراء حول الأحداث، والقضايا، والموضوعات، باعتبارها نوعاً من الإعلام "البديل"، أو الإعلام "المكمل" للإعلام التقليدي، وتستوعب أشكال وأدوات ووسائل التعبير كافة، وتسهم في صياغة المضمون المعرفي، والثقافي، والسياسي لمستخدمي الإنترنت.

■ إنشاء مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، يشترك في تصميمها النشء والشباب، على مستوى الدول العربية، تهدف إلى مشاركتهم في طرح أساليب وأفكار حول كيفية الحفاظ على الهوية الثقافية الأصلية للمجتمعات العربية، وكيفية مواجهة التحديات الفكرية والثقافية الوافدة.

■ الاستفادة من موقعي "فيس بوك" Face book، و"تويتر" Twitter، التي تشترك فيهما أعداد هائلة من النشء على مستوى العالم، والتي تهدف إلى التواصل والتفاعل الاجتماعي. فالمستخدمون يمكنهم بسهولة الانضمام إلى المواقع التي تنظمها: هيئات، أو جهات عمل، أو مؤسسات تعليمية، (مدارس وجامعات)، أو أشخاص، وما إلى ذلك، وإنشاء وتصميم بروفيل، أو صفحة على فيس بوك، أو تويتر، من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، وإضافة أصدقاء جدد، والتواصل معهم، وإرسال الرسائل الإلكترونية، واستقبال الردود، والتعرف على الأحداث الجارية بصورة فورية، كما يمكن توجيههم، أيضاً، من خلال تبادل الآراء. فهذه المواقع تعتبر نوعاً من المدونات المصغرة، وتكون تأثيراتها فورية. ويمكن الاستفادة من هذه المواقع في طرح أفكار، وموضوعات تتعلق بكيفية حماية النشء من الانحراف، وحماية الأسرة العربية، والحفاظ على الهوية الثقافية.

5-8-4-3 على مستوى المؤسسات التعليمية (الإعلام المدرسي)

يعتبر الإعلام المدرسي (الصحافة، والإذاعة المدرسية، والمسرح...) صورة مصغرة من الإعلام العام في المجتمع، من حيث أهدافه التي تسعى إلى إمداد الطلاب بالمعلومات، والحقائق، والأخبار...، ولا يقتصر الإعلام المدرسي على هذه الأهداف فقط، ولكن في اكتشاف قدرات الطلاب، واستعداداتهم، ومهاراتهم لممارسة العمل الإعلامي فيما بعد، فضلاً عن مشاركة الطلاب في مناقشة قضايا المجتمع.

■ إعداد خطة إعلامية مشتركة، وبرنامج عمل موحد على مستوى الدول العربية، يطبق من خلال الإعلام المدرسى التربوي، ويهدف إلى مواجهة الغزو الثقافى والفكرى للنشء، يتضمن:

- غرس السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية، وتنمية قيم التعاون، وحب الجماعة، والإسهام فى خدمة المجتمع، وكيفية محاربة الشائعات، وكيفية التعامل مع الآخر.

- تنمية المهارات الاتصالية التى تمهد السبيل للنشء لاحتراف مهنة العمل الإعلامى - بأشكاله - والتأكيد على أهمية التمسك بأسس ميثاق الشرف وأخلاقيات العمل الإعلامى، وكيفية تكوين الرأى العام، وحرية التعبير عن الرأى، واحترام الرأى الآخر.

- استضافة بعض الرموز الإعلامية، ورموز المجتمع، والمتخصصين، فى المدارس لإبراز قيم التفوق والنجاح فى المجالات المختلفة، باعتبارهم قدوة، ونماذج إيجابية للطلاب من خلال الإعلام المدرسى.

- تنمية مهارات الطلاب، سواء فى الأنشطة الرياضية، أو الفنية، أو اللغوية، والعمل على تقوية استخدام اللغة العربية/ والخط العربى، بدلاً من اللجوء لاستخدام اللغة المتحدثة - الفرانكوآراب - التى أشرنا إليها، فى استخداماتهم للإنترنت للتواصل مع الآخر. فالإعلام المدرسى هو شكل من أشكال التواصل الثقافى والمعرفى والإعلامى القادر على التواصل مباشرة بين الطلاب، من خلال النقاش المباشر فى القضايا المجتمعية، كما يعمل على إعداد النشء وتكوينهم: فكرياً، واجتماعياً، وعملياً، فضلاً عن تبصيرهم، وتوعيتهم، واعتبارهم جزءاً أساسياً من نسيج المجتمع، وليس تهملهم.

6- المتابعة والتقييم:

تدعو هذه الاستراتيجية إلى تبنى وسائل المتابعة والتقييم التالية:

6-1- إنشاء قواعد البيانات: يتوقع أن تتضمن قواعد البيانات هذه معلومات حول النشء، والسياسات والبرامج الموجهة إليه فى مختلف الدول العربية، فضلاً عن البيانات حول القاعدة التشريعية التى تنطلق منها هذه السياسات، حتى يتسنى للإعلاميين الرجوع إليها، لاستقاء المعلومات المفيدة التى تساعد على تصور البرامج الإعلامية الكفيلة بتثقيف

المجتمع وتوعيته، بهدف وقايتة من الوقوع فى براثن الانحراف والجنوح.

6-2- إنشاء المرصد العلمية: تساهم فى رصد عوامل الخطورة المؤثرة على النشء، والمشكلات التى يتعرضون لها، والسياسات الإعلامية الموجهة إليهم، والعمل على تقييم هذه البرامج وتطويرها بما يتواءم مع ظروف مستجدة.

6-3- البحوث العلمية: يجب أن يتجه جانب من جهد البحث العلمى فى الوطن العربى نحو دراسة مشكلات النشء، وتقييم السياسات والبرامج الإعلامية الموجهة إليه.

6-4- التقييم الذاتى: يجب أن تشتمل البرامج الإعلامية التى توجه للنشء على برامج تدريبية للعاملين فى هذه البرامج، تتضمن إجراء عمليات تقييم ذاتية باستمرار، وعلى فترات منتظمة، وإنتاج دراسات ذاتية مختصرة توضح نقاط القوة ونقاط الضعف، مع اكتساب القدرة على التطوير الذاتى للبرامج.

6-5- التقييم الخارجى : يجب أن تتضمن السياسات والبرامج أدوات للتقييم الخارجى، بحيث تتاح للدول العربية المختلفة الاستفادة من خبرات الدول الأخرى، ومن خبرات بعضها البعض فى تطوير السياسات والبرامج الموجهة إلى النشء.